Development Experience Clearinghouse

SUBMISSION FORM

(If submitting electronically, the "comments and missing bibliographic elements" box replaces this form.)

USAID award number (contract, cooperative agreement, grant, etc.): **DFD-I-01-04-00173-00**	
Strategic Objective (SO) title: Promote Democratic Reform	**SO number:** 11
Project title: **NETHAM Rule of Law Program / Justice and Enforcement**	**Project number:**
Document title/translated title: Justice Sector Strategy	
Author(s): **Netham Project**	
Contractor or grantee name(s): **DPK Consulting / a Division of ARD Inc.**	
Sponsoring USAID operating unit(s): **USAID West Bank / Gaza – Democracy and Governance**	
Language: Arabic and English	**Publication date:** May 2008
Abstract *(summary of most significant information, 250 word limit; optional)*:	
Keywords (*suggested terms to describe content of document; optional*):	

Contact information for person submitting document:

Name: **Nabil Isifan**	**Email:** nisifan@netham.net
Telephone number: +972599266441	**Today's date:** 22/10/2009

AID 590-7 (09/05)

السلطة الوطنية الفلسطينية

استراتيجية قطاع العدالة

أيار ٢٠٠٨

تقديـــــــــــــــــم

فهرس المحتويات

الإطارالإستراتيجي الناظم لقطاع العدالة ???
إستراتيجية السلطة القضائية ???
إستراتيجية وزارة العدل ???
إستراتيجية النيابة العامة ???

ستراتيجية قطاع العدالة

الإطار الإستراتيجي الناظم لقطاع العدالة

تمهيـد

يُعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على المواطن الفلسطيني، والذي يقيّم أداء السلطة من خلال علاقته بمؤسساتها بصورة عامة، ومن خلال علاقته بمؤسسات قطاع العدالة منها بصورة خاصة.

لقد واجه قطاع العدالة العديد من الصعوبات والتحديات، والتي تعود في قسم كبير منها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتسببت جميعها في إعاقة تطوره مع مرور الوقت. ومن بين هذه العوامل، بل من أبرزها، غياب الفصل البيِّن بين صلاحيات كلّ من السلطة القضائية، ووزارة العدل والنيابة العامة، وذلك بسبب غياب سيادة القانون وعدم إحترام إستقلال القضاء.

لقد كان الإصلاح، وما يزال، في سلم أولويات الأجندة الوطنية الفلسطينية في كافة القطاعات، ويحظى قطاع العدالة من بينها بإهتمام خاص، بإعتباره من الأولويات الملحة في الوقت الراهن.

إنّ الفرصة سانحة حالياً لبناء علاقة بين الأطراف في قطاع العدالة قوامها التواصل والتكامل. وقد نجحت الجهود المتواصلة في بلورة مسار توافقي يعكس رؤيا مشتركة للنهوض بقطاع العدالة وتطويره وتحسين أدائه.

رؤية تطوير القضاء والعدالة في فلسطين ٢٠٠٨-٢٠١٠

عملت الحكومة الفلسطينية الحالية من أجل تحقيق تخطيط إستراتيجي توافقي بين أطراف العدالة لما في ذلك من أثر مباشر على تمكينها من تحقيق ثقة الجمهور بالقضاء وتعزيز سيادة القانون في فلسطين. فالتخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة ينبغي أن يؤسس على ركيزتين أساسيتين:

الأولى، مرتبطة بمبدأ سيادة القانون؛ أي خضوع جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون،

والثانية، مرتبطة بمبدأ آخر، لا يقلّ أهمية عن المبدأ الأول، وهو ما أكدت عليه المادة السابعة والتسعون من القانون الأساسي، والمتعلق بضرورة تحقيق إستقلال السلطة القضائية، مدعماً كذلك بالمادة الأولى من قانون السلطة القضائية والتي أضافت إليه مبدأ الفصل بين السلطات؛ خاصةً حظر تعدي السلطة التنفيذية على القضاء أو سير العدالة.

وفي سبيل تحقيق تطوير مستدام لقطاع العدالة، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، ووفقاً لخطة الإصلاح والتنمية، وفي إطار الإلتزام بالتخطيط على نحو أكثر شمولية، فإنّها تعمل مع أركان العدالة، ممثلة في السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة، على الخطط الخاصة بها، كلٌ في نطاق إختصاصه. وإنسجاماً مع توجهات خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، فإنّ التطور المنشود لقطاع العدالة لا بدّ وأن يرتبط بأجندة السياسات الوطنية الفلسطينة، وأن يأخذ بالإعتبار أولويات السياسة الوطنية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عنها، وذلك من خلال ربطها بغايات ومحاور السياسات كما وردت في أجندة السياسات الوطنية، والعمل على تجنيد الموارد اللازمة لتنفيذها.

إنّ تعزيز العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة الثلاث ستعمل على جسر أية فجوات أو إزدواجية في الأدوار، وسترسخ مفهوم العمل في أجواءٍ يسودها التفاهم؛ أي تعزيز نقاط الإتفاق ما أمكن. كما أن العمل في ظل هذا المفهوم سيمكنّ الأطراف ذات العلاقة من العمل في بيئة إيجابية تساعد على تحقيق أهداف واقعية ورؤى إستراتيجية بعيداً عن مواطن التنازع على الصلاحيات، وترتكز على مفهوم تحمل المسؤوليات في خدمة قطاع العدالة.

إن الخطة الوطنية لقطاع العدالة للعام ٢٠٠٨-٢٠١٠ هي تلك التي تتضمن الأسس التنموية التي سيرتكز إليها توجه الإصلاح والتطوير المنشودين لقطاع العدالة والمدعومة من جميع أركانها، وفيما يلي عرض لهذه الخطة بالتفصيل:

الخطة الوطنية لقطاع العدالة ٢٠٠٨-٢٠١٠

إن إستقرار النظام القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة تستهدف الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وصولاً إلى تحقيق الحكم الرشيد.

ولتحقيق هذه الرؤيا، ستعمل خطة التطوير على بلوغ هدفين رئيسيين، وهما:

أولاً، تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية،

ثانياً، تقوية مؤسسات العدالة.

أولاً، تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية

ينطلق هذا الهدف من الحاجة الماسّة إلى دعم إستقلالية القضاء، وتطوير المحاكم ونظم إدارة الدعاوى المنظورة أمامها، وذلك في سياق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التالية:

1) تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة،

2) ضمان محاكمة عادلة وسريعة.

ا) تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة

إرتكزت الخطة في ترسيخ إستقلال وفاعلية القضاء على تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة، وتوفير بيئة تشريعية تعزز سبل إقرار العدالة وتعكس أفضل الممارسات الممكنة عبر إعداد الخطة التشريعية لقطاع العدالة.

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف:

أ. إعداد وثيقة تفاهم بين كلٍ من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، تتضمن تحديد أطر العلاقة بين كل من: السلطة القضائية، وزارة العدل، النيابة العامة، وزارة الداخلية، وزارة المالية، ديوان الموظفين العام، ديوان الرقابة العامة ورئاسة الوزراء.

ب. بلورة تفاهمات بين كلٍ من وزارة العدل والنيابة العامة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية بشأن بعض القضايا المشتركة.

ت. صياغة مذكرة تفاهم بين النيابة العامة ووزارة الداخلية بشأن العلاقة والاجراءات اليومية لضمان محاكمة عادلة.

ث. إعداد وتطوير وتحديث التشريعات اللازمة (الخطة التشريعية)، من خلال إجراء جرد قطاعي لتشريعات العدالة من قوانين وأنظمة ولوائح ووضع مقترحات التعديلات للتشريعات المراد تعديلها، وكذلك إعداد دراسات حول موائمة التشريعات مع الإتفاقيات الدولية وتعديل التشريعات وفقاً للأصول، وتقوم وزارة العدل بمراجعة الإطار التشريعي لديوان الفتوى والتشريع، وتطوير الإطار التشريعي للرقابة على الجمعيات وتفقد السجون، وتعديل مشروع قانون مركز الطب الشرعي، وتنظيم عمل المعمل الجنائي وإعداد نظام داخلي له، بالإضافة إلى إعداد نظام للسجل العدلي.

٢) ضمان محاكمة عادلة وسريعة

يُعتبر إحراز العدالة بطريقة فاعلة وفي وقت معقول الهدف الأساسي لكلّ نظام قضائي. وعليه، وبهدف تحسين إجراءات التقاضي لضمان محاكمة عادلة ورفع كفاءة المحاكم وإدارة القضايا، فقد تم التركيز على تطوير إدارة سير الدعوى، ورفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوانهم، وتعزيز أنظمة المساءلة والمراقبة والتي تُعَدُّ من الخصائص الجوهرية للإرتقاء بأسس العدالة على وجه الخصوص. أضف الى ذلك ضرورة العمل على الإرتقاء بمهنة المحاماة.

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف:

أ. تحقيق ضمانات أفضل للمحاكمة من خلال العمل على تطوير إدارة سير الدعوى، وذلك بعد إعداد دراسة إحصائية من واقع الملفات القضائية، وتحليل أسباب تراكم القضايا الحقوقية وملفات التحقيق الجزائية، وتبني الحلول الملائمة لتسريع الفصل في الدعاوى. وكذلك، تصميم خطة عمل لتطوير الكادر والإجراءات في أقلام المحاكم لدعم خطة لإدارة سير الدعوى والتبليغات.

ب. إنشاء إدارة محاكم ومتابعة إدارة سير الدعوى.

ت. تطوير نظم التبليغات لدى المحاكم والنيابة العامة.

ث. إنشاء الشرطة القضائية.

ج. رفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوانهم من خلال العمل على إنشاء المعهد القضائي، وتصميم البرامج المتعلقة بالتدريب الأساسي والمستمر، وتحفيز المشاركة في الدورات والندوات وورشات العمل المحلية والعالمية، وتفعيل وتطوير المكتب الفني في السلطة القضائية والنيابة العامة، إضافة إلى توفير مصادر المعلومات اللازمة.

ح. تعزيز أنظمة الرقابة والمساءلة من خلال مراجعة أنظمة التفتيش في القضاء والنيابة العامة وزيادة عدد المفتشين المؤهلين، إضافة إلى توفير أدوات الرقابة والتفتيش ووسائلها، وإصدار تقرير سنوي خاص بأنشطة التفتيش القضائي، وإنشاء وحدة إدارة الجودة في إدارة المحاكم.

خ . تحقيق الإرتقاء بمهنة المحاماة بالتوازي مع مقتضيات الخطة التطويرية لقطاع العدالة .

ثانياً: تقوية مؤسسات العدالة

يتطلب تعزيز أسس المساءلة والشفافية وتدعيم مأسسة أركان العدالة العمل على ما يلي :

1) دعم وتمكين مؤسسات العدالة،

2) الحفاظ على حقوق المواطن وحرياته الأساسية .

1) دعم وتمكين مؤسسات العدالة

يعتبر تفعيل وتطوير النظم الإدارية والمالية والفنية والمعلوماتية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية وتطوير قدراتها وتوفير القدر الكافي منها، وتعزيز أسس التخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة وللمؤسسات العاملة فيه، وكذلك توفير بيئة العمل الملائمة من حيث المباني والتجهيزات والمعدّات والبرامج والحوسبة، من الموجبات الرئيسية لتطوير مؤسسات العدالة .

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف وهي :

أ. دعم التخطيط الإستراتيجي مع ما يتطلبه ذلك من توفير أسس المراجعات الضرورية والدورية وتوفير البيانات وإجراء المسوحات اللازمة لتحديد وتقييم الإحتياجات التطويرية لقطاع العدالة . أضف إلى ذلك، فإن عملية تمكين القطاع في مجال التخطيط الإستراتيجي يقتضي العمل على تطوير ومراجعة دورية لخطط القطاع الإستراتيجية وإجراء التقييم الدوري لأدائها وآثارها أثناء التنفيذ، والعمل أيضاً على تطوير الخطط الإستراتيجية الخاصة لكل من السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة وبما ينسجم مع الإطار الإستراتيجي الناظم للقطاع، وبما يحقق خطة إستراتيجية شاملة للقطاع . ويقتضي بلوغ هذا الهدف العمل على تمكين أطراف العدالة من إنشاء وتطوير وحدات خاصة بالتخطيط الإستراتيجي لديها، وذلك من أجل تدعيم التخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة على مستوياته المختلفة .

ب . تطوير النظم المالية والإدارية والفنية من خلال تنفيذ الدراسات اللازمة لتحديد إحتياجات التطوير وتحديث النظم المالية والإدارية لمؤسسات العدالة،

ووضع خطط التطوير الضرورية متضمنة التوجيهات والإرشادات اللازمة للتنفيذ، بما فيها مراجعة الهيكليات والوصف الوظيفي، وتصميم نظم الأرشفة والتوثيق الضرورية، إضافةً إلى تحديد أسس ومعايير الجودة وتقييم الأداء الوظيفي.

ت. توفير الكوادر البشرية اللازمة وفقاً لدراسات تحدد الإحتياجات البشرية اللازمة في كلٍّ من مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل والنيابة العامة، ووفقاً للأسس المعتمدة في توفيرها.

ث. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية للوظائف المساندة وفقاً لدراسة تحدد الإحتياجات التدريبية اللازمة في كلٍّ من مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل والنيابة العامة وتصميم وتنفيذ برامج التدريب.

ج. حوسبة الإجراءات والنظم المالية والإدارية والربط الإلكتروني بين مؤسسات العدالة وإداراتها وتوفير البرامج المحوسبة اللازمة لذلك،

ح. توفير التجهيزات والمعدات الضرورية وذلك من خلال دراسة حالة المباني القائمة وإحتياجاتها ووضع خطط التوسعة والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلة و/ أو إجراء إنشاءات جديدة وإستئجارها وتوفير التجهيزات والمعدَّات ووسائل النقل اللازمة.

٢) حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

إنّ تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، وتفعيل نظام الشكاوى والتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات، ومراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق المواطن، وتوطيد روابط مؤسسات العدالة الرسمية مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، سيمكن المواطن من الحصول على المعلومات ويعزز بيئة الحقوق والحريات الأساسية.

وقد وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف، وذلك على النحو التالي:

أ. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور من خلال العمل على تطوير دوائر كتّاب العدل في المحافظات، ودوائر التنفيذ الحقوقي والجزائي لدى المحاكم والنيابات العامة، وإنشاء السجل العدلي لتمكين المواطنين من الحصول على الوثائق اللازمة بيسر وسهولة. وكذلك إنشاء دوائر إستعلامات خاصة بالجمهور وتصميم نظام مؤتمت لمعالجة الشكاوى والبلاغات التي يتقدم بها المواطنون.

ب . تفعيل التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك من خلال وضع نظام خاص بالتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة لضمان بيئة مناسبة لتوقيف النساء والأحداث.

ت. تفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات، وذلك من خلال تحديث الإطار التشريعي للتحكيم وإصدار قانون الوساطة.

ث. وطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال إنشاء وحدات إعلام وعلاقات عامة داخل مؤسسات العدالة وتطوير برامج التثقيف والتوعية الموجهة للجمهور.

على جميع أذرع السلطة التنفيذية، وبدعم من رئيس السلطة، العمل على تأمين الإحتياجات الضرورية والعاجلة من أجل النهوض بمؤسسات العدالة وتطويرها.

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠
قطاع العدالة

الرؤية

الحكم الرشيد

الأهداف الرئيسية

- **تعزيز وتمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية**
- **تقوية المؤسسات العامة**

محاور السياسات

- إستقلال وفاعلية القضاء
- مرافق المحاكم وادارة القضايا
- تعزيز المأسسة
- نزاهة ومساءلة وشفافية

الأهداف الاستراتيجية

- تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة (١)
- ضمان محاكمة عادلة (٢)
- دعم وتمكين مؤسسات العدالة (٣)
- حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية (٤)

الأهداف الفرعية

- أ. بلورة تفاهمات بشأن الاختصاصات بين المؤسسات ذات العلاقة
  ب. اعداد وتطوير وتحديث التشريعات اللازمة (الخطة التشريعية)
- أ. تطوير ادارة سير الدعوى
  ب. رفع كفاءة القضاة واعضاء النيابة واعوانهم
  ت. تعزيز انظمة المساءلة والرقابة
  ث. الإرتقاء بمهنة المحاماة
- أ. تعزيز التخطيط الاستراتيجي
  ب. تفعيل وتطوير النظم الادارية والمالية والفنية
  ت. توفير الكوادر البشرية اللازمة
  ث. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية
  ج. توفير المباني اللازمة
  ح. الحوسبة
  خ. توفير التجهيزات والمعدات
- أ. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور
  ب. تفعيل التفتيش على مراكز الاصلاح والتأهيل
  ت. تفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات
  ث. توطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرهم

ستراتيجية قطاع العدالة

إستراتيجية السلطة القضائية

«القضاء بوابة الإصلاح»

تمهيـد

قال الله تعالى : ((إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله)) وقال تعالى ((فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) وقوله تعالى : ((وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك)) وقوله جل شأنه : ((فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)) وقوله تعالى : ((واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل)) .

فالعدل أساس الحكم ، وهو ركيزةٌ أساسية لإرساء الأمن والإستقرار وبثّ الطمأنينة والسكينة العامة في المجتمع ، وهو أيضاً ضمانة أكيدة لتحقيق التقدم والتطور والإزدهار ، وأداة رئيسية مُجرّبة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمار وحمايته ، وتحريك عجلة التقدم على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي ، وحماية الشرعية السياسية .

تتمثل أهمّ التحديات التي تُواجه الشعوب في مرحلة التحرر بصورة عامة ، وبعد فترات طويلة من الصراع مع السلطة المحتلة بصورة خاصة ، في كيفية العودة والإنتظام في حياة مدنية طبيعية تحكمها ضوابط ومعايير قوامها : التشريعات والقضاء . ففي مجتمعات من هذا القبيل نجد أنّ اللجوء إلى الوسائل البديلة لحلّ النزاعات القائمة تُعتبر من الأمور المتعارف عليها والمدعمة إجتماعياً ، والقيادات المجتمعية المحلية التي تمارس هذا الدور وتدافع عنه إنما هي تمارس دوراً بديلاً للقضاء في تحقيق العدالة المنشودة ، وتقصيه بشكل مباشر عن الدور المفترض له في إقامة العدل بين الناس ، وتخرق مبدأ الفصل بين السلطات الذي ينيط بالقضاء سلطة الفصل في المنازعات بإعتبارها الجهة الأكفأ والأقدر على إصدار أحكام قضائية عادلة تتصف بالثبات والإستقرار .

وحتى يتحقق التحول والإنتقال المرجو نحو إسترجاع المسار الصحيح لتحقيق العدالة ، وتمكين المواطنين من الوصول إلى مرفق العدالة والاستفادة من خدماته بيسر وسهولة ، وتمكين القضاء من ممارسة مهامه بفعالية وحيادية ، فلا بدّ من العمل على النهوض بالقضاء وتعزيز ثقة الجمهور به بشكل أكبر .

إنّ الحديث عن الإصلاح الشامل في الوطن لا يمكن له أن يقوم ويكتب له النجاح ما لم تُتخذ مجموعة من القرارات الحاسمة في ملف القضاء الفلسطيني . ومن هنا ، فقد أخذت القيادة الحالية للقضاء على عاتقها بذل أقصى الجهود الممكنة لتطوير القضاء والإرتقاء بكفاءة المحاكم وتيسير الوصول إلى العدالة .

ولأننا نؤمن أنّ قضاءاً حيادياً وعادلاً، وفعالاً، ومستقلاً، ونزيهاً، لا يمكن له أن يتحقق دون تظافر جميع الجهود، كلٌّ من موقعه وحسب إختصاصه لوضع الدراسات والإستراتيجيات والخطط المستقبلية وآليات التنفيذ من أجل الإصلاح القضائي والإداري وبناء نظام قضائي متكامل يلائم هذا العصر وتحدياته ويواكب الثورة المعلوماتية الهائلة في هذا المجال، فقد تبلورت لدينا الرؤية الإستراتيجية لتطوير القضاء، وذلك على النحو التالي:

رؤيتنا للقضاء خلال الأعوام الثلاثة القادمة (٢٠٠٨-٢٠١٠):

1. قضاءاً حيادياً عادلاً مستقلاً؛ يرسخ مفهوم إستقلال القضاء: مالياً وإدارياً، وبحيث يرتقي ليكون سلطة مستقلة من سلطات الدولة الثلاث: القضائية والتشريعية والتنفيذية على قدم المساواة، ويمارس مهامه حسب المباديء الديمقراطية بكلِّ نزاهةٍ وشفافية وبعيداً عن المحسوبية والإنقيادية.

2. قضاءاً عادلاً يُحافظ على حقوق الإنسان، ويصون كرامته الإنسانية ويضمن حرياته الأساسية.

3. قضاءاً عادلاً يؤَمِّن العدالة لجميع شرائح المجتمع بدون تمييز (أفراد، مؤسسات، شركات محلية وعالمية)، بما يعزز من ثقة جميع الأشخاص باللجوء إلى القضاء وإستصدار الأحكام القضائية العادلة وإمكانية تنفيذها دون مساومة بإعتبارها عنوان الحقيقة.

4. المحاكم الفلسطينية تعمل بكفاءة عالية وشفافية مطلقة، معززةً بكوادر بشرية مؤهلة وذات كفاءة مميزة تؤدي مهامها بنزاهة وسرعة ومصداقية.

5. السلطة القضائية تعمل وفق بناء مؤسسي متكامل بكافة دوائر مجلس القضاء الأعلى ومحاكمه؛ يخضع لمنظومة متكاملة من المحاور الهادفة إلى تطوير وتحسين العمل الجماعي.

6. السلطة القضائية مزودة بوحدة إعلام وتوعية قضائية فعّالة، مما يعزز العلاقة بين القضاء والإعلام من جهة، وبين القضاء والجمهور من جهة أخرى.

7. السلطة القضائية قوية وتضمن حسن أداء رجال القضاء لواجباتهم ورسالتهم، وتصون إستقلالهم، وتحفظ لهم هيبتهم وكرامتهم وأمنهم الشخصي.

8. جميع المحاكم الفلسطينية والدوائر التابعة لها محوسبة ومزودة بمنظومة متكاملة من البرامج المتطورة الخاضعة لكافة مقاييس الدقة والكفاءة؛ من أهم

مميزاتها ربط المحاكم الفلسطينية ببعضها البعض ومرتبطة مع مجلس القضاء الأعلى من خلال قاعدة بيانات مركزية آمنة قابلة للتطوير .

وفي إطار ترجمة هذه الرؤيا، تمّ مؤخراً صياغة إستراتيجية خاصة، تضمنت محاور مفصلية لتطوير القضاء من حيث توطيد معايير ومرتكزات الإستقلال القضائي، وتعزيز النزاهة، وتطوير الموارد البشرية، إضافة الى رفع القدرة المؤسسية للقضاء .

وإنطلاقاً من ذلك، وضعت خطة تطوير القضاء للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ بما يتماشى ومعايير التحديث، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وبشكل يضمن مأسستها وإستمرايتها . ولإنجاح توجه الإصلاح في القضاء والإرتقاء بأدائه بشكل خاص، وتعزيزاً لدوره في دعم المجتمع المدني، وكذلك لخلق بيئة ملائمة لممارسة النشاطات الإقتصادية وإجتذاب الإستثمار، فقد تمّ التركيز على قضايا هامة ومحورية في قضية التطوير، وهي :

أولاً : تطوير علاقات تكاملية مع السلطتين التنفيذية والتشريعية .

ثانياً : ضمان محاكمة عادلة، .

ثالثاً : تعزيز وتمكين مؤسسة القضاء .

رابعاً : حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية .

وقد إرتكزت خطة العمل الخاصة في السلطة القضائية إلى المحاور الرئيسية المذكورة أعلاه، كما تضمنت مجموعة من النشاطات الرئيسية والفرعية، والتي صُمِّمت بشكل يضمن بلوغ الأهداف الإستراتيجية سالفة الذكر، وفيما يلي عرض للخطة :

خطة تطوير القضاء ٢٠٠٨-٢٠٠٨

تتمثل الرؤيا الإستراتيجية لخطة تطوير القضاء في تحقيق الإستقرار القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطن من خلال ضمان محاكمة عادلة مع الحفاظ على إستقلال ونزاهة القضاء بأقصى قدر ممكن . إعمال هذه الرؤيا يقتضى تحقيق أربعة أهداف ضرورية، وذلك على النحو الموضح أدناه :

الهدف الأول: تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة

يولي مجلس القضاء الأعلى جانب التعاون مع الشركاء في المنظومة القضائية عناية خاصة تتمثل بإيجاد مشاريع وخطط مشتركة بين مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة فيما يتعلق بإيجاد بيئة مناسبة للتقاضي من خلال تطوير وبناء محاكم نموذجية وحوسبتها بمنظومة متطورة تربط المحاكم والنيابات العامة الكترونيا، بالاضافة الى عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات التشاورية والتنسيقية مع الجهات ذات العلاقة من اجل توطيد علاقات التعاون مع هذه الجهات، وتفعيل تبادل الخبرات وتوحيد الجهود بما يساهم برفع كفاءة العمل وتسريع عملية التقاضي، بالاضافة الى تعميق التعاون مع نقابة المحامين كشريك اساسي في عملية تطوير العمل القضائي، بالاضافة الى تعزيز التعاون مع المؤسسات الحقوقية التي تُعنى بحقوق الإنسان لاطلاعها على التقارير المختلفة.

ولذلك، فإنه من الضروري العمل على:

1) تفعيل مجلس القضاء الأعلى والعمل على إنعقاده بإعتباره أمراً أساسياً في ضمان حسن إدارة القضاء. ومن مقتضيات ذلك العمل على ما يلي:

أ. إعادة النظر في القواعد القانونية المحددة للمراكز القانونية التي يتشكل منها مجلس القضاء الأعلى وإعادة النظر في نصاب انعقاده بما يؤدي الى ضمان انعقاده دورياً.

ب. ضمان عدم تسييس مجلس القضاء الأعلى وذلك بحصر عضويته بالعناصر القضائية.

ت. ادخال التعديلات الضرورية على قانون السلطة القضائية بما يؤدي الى خلق قيم قضائية.

2) التوصل إلى تفاهمات مع المؤسسات ذات العلاقة بما لا يتعارض مع فلسفة استقلال القضاء بحيث تُحدد أسس العمل والتواصل مع كلّ من:

أ. السلطة التنفيذية (وزارة العدل، وزارة العمل، النيابة العامة، وزارة الحكم المحلي ووزارة الشؤون الاجتماعية ... الخ)

ب. السلطة التشريعية.

ت. نقابة المحامين.

ث . كليات الحقوق الفلسطينية بهدف تطوير برامج إستحداث وتشكيل قضاة المستقبل من حيث :

- تطوير المناهج التأهيلية التي يتم إعتمادها لإعداد طلاب القانون،
- التركيز على تطوير المهارات اللغوية لطلاب كليات الحقوق،
- إستقطاب أوائل الخريجين في الثانونية العامة وكليات الحقوق للإنخراط في سلك القانون ومن ثم إلى سلك القضاء .

ج . مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الرسمية والأهلية .

الهدف الثاني: ضمان محاكمة عادلة

إنّ السياسات الإصلاحية السليمة، والتي تنشد تمكين المواطنين من الحصول على العدالة، تقوم في الأساس على تقوية وتمكين مؤسسة القضاء من خلال :

1) تطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي،

2) وجود عدد كاف ومؤهل من القضاة في المحاكم والدوائر القضائية،

3) تعزيز أنظمة الرقابة والمساءلة .

ا. تطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي

يُعتبر إحراز العدالة في وقت معقول وبدون تأخير هدف أساسي يسعى كلّ نظام قضائي إلى بلوغه من أجل تحقيق العدالة، وإرساء لثقة الجمهور بقضائه الوطني، وإعمالاً للمبدأ القائل: «العدالة المتأخرة هي إنكارٌ للعدالة». والمطّلع على وضع الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الفلسطينية، بشقيها المدني والجزائي، يلاحظ عملياً مدى تراكم الملفات، والذي يؤدي في المحصلة إلى نشوء ظاهرة ما يسمى بالإختناق القضائي . وبنظرة متفحصة لهذه الظاهرة في فلسطين، نلاحظ أن جانباً كبيراً من أسباب هذا الإختناق يعود إلى تأخر عملية الفصل في الدعاوى لفترة طويلة إما لضعف وترهل في الكادر

القضائي، أو إلى خلل في الإجراءات المطبقة فيه وخصوصاً فيما يتعلق بالتبليغات، أو إلى إنخفاض في كفاءة جهاز النيابة العامة، أو حتى في قصور لدى المتقاضين أو من يمثلهم من محامين. كلّ هذه الأسباب مجتمعة، إضافة إلى إثقال كاهل القضاء بآلاف قضايا السير، والتي تستهلك وقتاً وجهداً غير مبررين أمام محاكم الصلح، وكذلك ظروف الإحتلال القاهرة التي قطعت أوصال الوطن وحالت دون تواصل بين أجزائه، قد أدى، في المحصلة، إلى ما نشهده اليوم وما تشير إليه الإحصاءات من تراكم لعدد كبير من ملفات التقاضي أمام المحاكم. وفي إطار معالجة مجلس القضاء الأعلى لهذه الظاهرة ومحاولة التغلب عليها، فإنّ المجلس يسعى جاهداً إلى تحديث إدارة ملفات التقاضي لدى المحاكم بشكل يحقق مواكبة آخر المستجدات والتطورات العلمية في هذا المجال، إضافة الى العمل على إدخال وسائل حصر البينات القضائية في مفهوم العمل القضائي كوسيلة رئيسية لمتابعة العمل فيه، وكذلك العمل على إختصار إجراءات التقاضي ما أمكن.

كما أن تخفيف وطأة الإختناق القضائي يقتضي أيضاً التركيز على فكرة القضاء المتخصص من حيث العمل على إنشاء وتطوير محاكم متخصصة في نظر قضايا محددة كتلك المتعلقة بمخالفات السير، وكذلك القضايا العمالية، والمخالفات الخاصة بقضايا البلديات كمخالفات التنظيم والبناء وغيرها.

ولهذا، سيعمل مجلس القضاء الأعلى على إنجاز النشاطات التالية:

أ. إعداد دراسة من واقع ملفات قضائية لتحديد **أسباب تراكم القضايا الحقوقية والجزائية**، وإعداد دراسة خاصة بالدعاوى العالقة، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها. ذلك أن مشكلة تراكم الملفات لا تعزى بالضرورة إلى سبب البطء في الفصل في الملفات فحسب، وإنما لأسباب أخرى أيضاً لا بد من الكشف عنها لتيسير سبل التغلب عليها.

ب. وضع الحلول الملائمة لتسريع الفصل في الدعاوى ومنع تراكمها مجدداً **كإستحداث نظام خاص موحّد بسير الدعوى**، وتفعيل دائرة خاصة تعمل على إرساء مفهوم إدارة الدعوى القاضي بإختصار الإجراءات الإدارية والقضائية التي تؤخر فصل الدعاوى، وتضطر قاضي الموضوع إلى تأجيل الجلسات المرة تلو المرة لإتمام هذه الإجراءات[1]. هناك مفهوم هام يدخل في صميم عمل إدارة الدعوى، يقوم في الأساس على السيطرة

(1) تقوم إدارة الدعوى على أربعة مفاهيم أساسية هي:
أ. السيطرة القضائية المبكرة: وتعني بأن يتم وضع مواعيد محددة لكل إجراء من إجراءات الدعوى، ومراقبتها، وتنبيه الى النتائج الناجمة عن عدم الالتزام بها.
ب. السيطرة القضائية المستمرة وتعني بأن يتم كذلك وضع مواعيد محددة للإجراءات اللاحقة، ومراقبتها وتحديد النتائج الناجمة عن عدم الالتزام به إضافة الى وضع الجدول الزمني
ت. القصير ويعني جدولة الإجراءات اللاحقة في نطاق السرعة والضرورة، أو حسب إجراءات مرحلية يتم مراقبتها.
ج. محاولة تحقيق احتياجات أطراف الدعوى ومساعدتهم على استيفاء بياناتهم قبل البدء بإجراءات التقاضي.
ح. توقع زمن إتمام الإجراءات وذلك عند تحديد مواعيد الإجراءات المختلفة وتقدير الزمن اللازم لإنجاز الإجراء المطلوب.

القضائية المبكرة على إجراءات الدعوى، وذلك بهدف توجيه الأفراد المعنيين بالقضية من الخصوم ووكلائهم القانونيين وموظفي المحكمة نحو إستكمال الإجراءات المطلوبة ضمن مواعيدها المحددة لتحقيق السرعة في الفصل بالدعوى والحيلولة دون تراكم ملفاتها قدر الإمكان.

ت. **تحديث وتطوير دوائر التبليغات**، ذلك أنّ التبليغات تلعب دوراً مهماً في تأجيل البتّ في الدعوى، والنظام الحالي المعمول به يفتقر إلى الأساليب الحديثة في التبليغ، ويتطلب المعالجة.

ث. **زيادة عدد القضاة العاملين** في المحاكم وتوزيعهم وفقاً للإحتياجات المستندة لعبء القضايا الواردة والمنظورة.

ج. **إعادة النظر في نظام الهيئة الثلاثية المعمول به** في محاكم البداية في الدعاوى الحقوقية، وإلغاء إختصاصها الإستئنافي.

ح. فحص إمكانية التخصص في النظر في بعض أنواع القضايا وخصوصاً قضايا السير، القضايا العمالية، القضايا الجزائية.

خ. **توفير نقل آمن لملفات الدعاوى أثناء النظر فيها**، وذلك لدى نقل الملفات من محكمة إلى أخرى سواء عند تغيير الإختصاص أو إعادتها من محكمة الإستئناف إلى محكمة الموضوع.

د. **إستحداث نظام خاص لحفظ وترتيب وثائق ومبرزات الدعوى**.

ذ. العمل مع الأطراف ذات العلاقة بشأن تطوير وتحديث المحاكم المتخصصة في مجال البلديات والسير والعمل من حيث:

- تحديد الإحتياجات على صعيد الموارد والمعدات اللازمة،
- العمل على رفع عدد القضاة المنتدبين لهذه الغاية،
- مراجعة الإطار القانوني الناظم لعمل هذه المحاكم بما يتناسب وتلبية هذه الإختصاصات.

٢. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية من قضاة وإداريين

إن عملية النهوض بالجهاز القضائي لا تكتمل بدون التركيز على العامل البشري القائم على تنفيذ نشاطاته المختلفة، وفي مقدمته القضاة الذين يشكلون عصب العمل القضائي، فهم الذين يقومون في النظر في المنازعات المعروضة والفصل فيها وفقاً للقانون ومقتضياته، منتجين في المحصلة النهائية الأحكام القضائية، والتي تُعتبر خلاصة العمل القضائي في مجمله ومؤشر إقامة العدل بين الأطراف المتنازعة.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ونظراً لما يتصف به العمل القضائي من دقة وحساسية فلا بدّ من العمل المستمر على توفير العدد الكافي من القضاة، وتنمية مهاراتهم، وتوسيع معارفهم ومداركهم، وذلك من خلال إمدادهم بوسائل المعرفة المستمرة، وتمكينهم من الحصول على موارد المعلومات، وصولاً نحو تمكينهم من بلوغ منهج الفكر القانوني التحليلي القادر على توفير الحلول العملية والعادلة للنزاعات المعروضة، ووفقاً لمقتضيات المنطق السليم متزاوجاً مع المعرفة القانونية.

كذلك، فإنّ العمل مع كافّة الكوادر البشرية التي تعمل في فضاء القضاء خدمة للأهداف سالفة الذكر، تقتضي الضرورة أن تخضع هي الأخرى لذات المقتضيات من التطوير المعرفي والقانوني بالقدر اللازم لتحقيق إدارة سليمة للدعوى. ولهذا، سيعمل مجلس القضاء على:

أ. تصميم برامج تدريبية خاصة بكلّ فئة من الفئات وفقاً لدراسة إحتياجات تدريبية، ينبثق عنها خطة تدريبية لكل فئة من الكوادر العاملة في المحاكم والقضاة والمعاونين لرفع الكفاءة المرتبطة إرتباطاً مباشراً بحسن الأداء.

ب. تنسيق جهود التدريب القضائي بين كل من مجلس القضاء والمعهد القضائي الفلسطيني في مجال تصميم وتنفيذ برامج التدريب وفقاً لخطط وجداول زمنية.

٣.تعزيز أنظمة المساءلة والرقابة

إن زيادة فعالية ونزاهة وحيادية القضاء لا يكون إلا من خلال نظام فعال للتفتيش القضائي، وما يتطلبه ذلك من توفير الإمكانيات اللازمة من حيث الكادر المؤهل والتجهيزات ووسائط النقل، وبرنامج خاص يحقق الرقابة والمساءلة في العمل القضائي، لضمان تحقيق عملية تقاضي نزيهة أمام القضاء.

ولذلك يسعى مجلس القضاء الأعلى إلى إعادة النظر ومراجعة قانون السلطة القضائية وادخال التعديلات الضرورية عليه بما يؤدي الى :

أ. تفعيل دائرة التفتيش القضائي، وإمدادها بالكوادر البشرية والتجهيزات المادية اللازمة.

ب. إعادة تشكيل وتفعيل المجلس التأديبي.

ت. صياغة برنامج خاص وخطة عمل بالتفتيش القضائي في المحاكم الفلسطينية والإشراف على تنفيذه،

ث. تأهيل الكوادر العاملة في مجال التفتيش القضائي من حيث إمدادها بالخبرات والتدريبات اللازمة.

ج. إنشاء لجنة خاصة بوضع قواعد السلوك القضائي.

٤. إنشاء وحدة خاصة بالرقابة والجودة في إدارة المحاكم

يقتضي رفع كفاءة العمل والنهوض بجودة الأداء إنشاء وحدة مختصة بعمليات الرقابة وقياس الجودة، لضمان حسن تنفيذ الإجراءات والعمل داخل المحاكم، وبما يحقق رفع مستوى الأداء وتحسين الخدمات المقدمة. وتنضوي هذه العملية على ضمان إنسجام الإجراءات مع متطلبات العمل والأنظمة والتعليمات السارية، وكذلك تقييم عمل وأداء إداريي المحاكم بما يحقق تطوير العمل والأداء ورفع الجودة والكفاءة ورفع التوصيات. ولتحقيق ذلك لا بد من عمل ما يلي :

أ. تصميم برنامج عمل الوحدة،

ب. توفير الموارد والكوادر المؤهلة،

ت. وضع اللوائح التنظيمية الضرورية لعمل الوحدة.

٥. إجراء مراجعة لرزمة تشريعات القضاء.

مراجعة كل من القوانين والأنظمة واللوائح من حيث مدى شموليتها والكشف عن مواطن التناقض والقصور فيها بما يحقق مراجعة شاملة ومتوازنة

للسياسات المتضمنة فيها ومدى إنسجامها وفعاليتها في تحسين أداء الجهاز القضائي وفقاً لمقتضيات التطوير، وتحقيق محاكمات عادلة ومنصفة.

وفي سبيل ذلك لا بد من العمل على:

أ. مراجعة التشريعات ذات العلاقة لإستكمال خطة مراجعة تشريعات القضاء، بحيث ينبثق عنها مجموعة من التعديلات ومشاريع القوانين المقترحة وفقاً لنتائج المراجعة وضرورات تحديث هذه التشريعات، ومنها على سبيل المثال:

- مراجعة وتعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية بهدف تبسيط الإجراءات، وإصلاح وتفعيل نظام التبليغات، وتعزيز دور القاضي في السيطرة على الدعوى وضبط الجلسة، وصولاً نحو تسريع البت في القضايا،
- مراجعة وتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية، وذلك للتغلب على صعوبة العمل في ظل نظام تشكيل الهيئة الثلاثية المعمول به في محاكم البداية بالنسبة للقضايا الحقوقية،
- إعادة النظر في أسس قانون الإجراءات الجزائية،
- إعادة النظر في قانون البينات ورزمة اخرى من التشريعات ذات العلاقة لتسريع البت في الدعاوى،

ب. العمل على تحضير ومراجعة رزمة لوائح تنظيمية متعلقة بعمل الدوائر والمحاكم المستحدثة.

الهدف الثالث: تمكين مؤسسة القضاء بهدف تحسين خدماتها وكفاءتها وفقاً للقانون

يقوم هدف تمكين مؤسسة القضاء بالدرجة الأولى على تحسين وتطوير الأداء الإداري والمالي وذلك بالتوازي مع عملية التطوير الفني لهذا الجهاز، لأنّ الإدارة السليمة والصحيحة تعتبر عاملاً رئيسياً لإنجاح مهمة القضاء. وتعتبر الأنظمة الإدارية والمالية المحرك الرئيسي للنشاط القضائي، كما أنها المدخل المباشر لعمليات تعزيز أسس المساءلة والشفافية. وبالرغم من أنّ القضاء يقوم في الأصل على الدعوى التي تشكل مفصلاً رئيسياً في نشاط التقاضي، إلا أن إدارتها وفقاً لأسس صحيحة؛ إدارياً ومالياً وفنياً، وإدارة كل الأنشطة المنبثقة عنها، يعد أمراً حيوياً يقتضي تفعيل وتطوير إدارة خاصة للمحاكم تقوم في الأساس على فصل النشاط الإداري عن النشاط القضائي، مما يتيح لجهاز القضاء التركيز على موضوعات التقاضي دون الإنغماس في مشاكله خاصة

الإدارة التي تثقله وتخفض من فعاليته في فصل المنازعات المبرر الأساسي في وجوده.

كما أن تعزيز التخطيط الإستراتيجي داخل مؤسسة القضاء سيرفع من مستوى الأداء، والذي يتطلب إجراء مراجعات دورية ومنتظمة للنشاطات القائمة وتقييم الأداء فيها، وتحديد مواطن الخلل وإقتراح الحلول بشأنها، بما يخدم خطط تطوير القضاء. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين بيئة التقاضي لدى المحاكم من حيث التجهيزات والمباني وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وإستكمال جهود حوسبة إجراءات التقاضي والمحاكم. وفي سبيل تحقيق ذلك يرتأي مجلس القضاء القيام بما يلي:

١. إعتماد هيكلية متكاملة وملائمة للسلطة القضائية

يهدف إعتماد هيكلية متكاملة وملائمة إلى ضمان تطوير هيكلية خاصة بالجهاز القضائي تكون قادرة على الإضطلاع بالمهام المنوطة به بشكل أكثر فاعلية، وبما يحقق أهداف مؤسسة القضاء المرتكزة إلى تحسين الخدمات القضائية المقدمة للجمهور، ورفع كفاءة الأداء، وذلك من خلال:

أ. مراجعة مدى موائمة الهيكلية الحالية للوضع القائم والمستقبلي ووضع التوصيات الملائمة بشأنها،

ب. إعادة تسكين الكادر المتوفر بما ينسجم مع الفكر التطويري للهيكلية،

ت. إستكمال النقص في الكادر والتوظيف وفقاً للشواغر،

ث. خلق نظام للحوافز.

٢. تفعيل الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

تعمل الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى على توفير الدعم اللوجستي اللازم لمجلس القضاء من التحضير والدعوة للإجتماعات إلى متابعة نتائجها. كما تعمل الدائرة على متابعة شؤون القضاة وحفظ ملفاتهم. ومن المتوقع أن يتطور عمل الأمانة العامة لينبثق عنها وحدتين رئيسيتين: أولهما، أمانة سر مجلس القضاء بمفهوم السكرتاريا المتطورة الداعمة لعمل المجلس ومتابعة أعماله، وثانيهما، وحدة متخصصة بمتابعة شؤون القضاة. وفي هذا السياق، لا بد من العمل على ما يلي:

- توفير الكادر المؤهل،
- مراجعة اللوائح التنظيمية لعمل الأمانة العامة،
- إنشاء ديوان خاص بمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى،
- إستقطاب العدد الكافي من المستشاريين المختصين للعمل في مكتب رئيس المجلس.

٣.العمل على إنشاء إدارة خاصة بالمحاكم

إنّ فصل النشاط الإداري عن النشاط الفني يُعتبر من الأمور الضرورية في جهاز القضاء لضمان نجاح كل من المهمتين بالقدر المتساوي، وذلك بهدف تمكين القضاء من تحقيق العدالة. إن إثقال كاهل الكادر القضائي في العديد من المهمات الإدارية والمتابعات اليومية سيؤدي في المحصلة الى ضعف ملحوظ في أدائه الفني. وعليه، سيباشر المجلس في إنشاء إدارة خاصة بالمحاكم تتبع مجلس القضاء الأعلى بهدف تسيير الشؤون المالية والإدارية لجهاز المحاكم.

إن إدارة المحاكم هى أولى وأهم إدارات القضاء، وهى تُعنى بحسن سير الأداء المالى والإدارى فيه وفى الأجهزة الإدارية التابعة له. يترأس إدارة المحاكم قاضٍ وتتشكل من نائب للرئيس وهو قاضٍ أيضاً، ومن مدير عام للشؤون الإدارية والمالية ومدير عام للحوسبة والتطوير. وستتولى هذه الإدارة مهام وضع الخطط السنوية لإدارة المحاكم، وتحديد إحتياجات تنفيذها، وكذلك إعداد الموازنة العامة للقضاء وتحديد إحتياجات المحاكم اللوجستية وتنمية وإدارة الموارد البشرية العاملة في المحاكم وكذلك الشؤون الإدارية والمالية، وتنظيم إدارة الدعوى. ومن النشاطات الضرورية لتحقيق ذلك ما يلي:

أ. تحديث النظام المالي والإداري في جهاز القضاء و تحديد مقتضيات تطويره[2]،

ب. وضع هيكلية خاصة بإدارة المحاكم،

ت. تعيين مدير لإدارة المحاكم،

٢ إن تحديد اشكاليات النظام المالي والإداري القائم حالياً في مؤسسة القضاء لا يكون إلا بدراسة تتصف بدقة وحيادية واقع سير العمل. إن دراسة من هذا النوع ستحدد القواعد الناظمة للعمل، سواء كانت تشريعات أم أعراف. كذلك ستحدد مدى شموليتها، والممارسات الفعلية في مواجهة القواعد الناظمة للعمل، ومدى الإلتزام بها، ومقتضيات تطويرها.

ث. وضع اللوائح اللازمة لعمل إدارة المحاكم.

٤. تعزيز وتدعيم التخطيط الإستراتيجي لدى مجلس القضاء الأعلى

يعتبر التخطيط الإستراتيجي ضرورة حقيقية في مجلس القضاء لأنه الأداة الرئيسية لعملية التطوير والتحسين في جهاز القضاء.

وعليه فإن المجلس يسعى إلى :

أ. تفعيل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع ورفدها بالموارد اللازمة،

ب. وضع البرامج التطويرية للقضاء،

ت. تصميم المشاريع اللازمة لتنفيذ خطط القضاء والإشراف على تنفيذها،

ث. مراقبة الجودة وتقيم الأداء في المشاريع .

٥.تطوير وإنشاء مركز معلومات قضائية

تتمثل أحد العوامل الرئيسية في تمكين جهاز القضاء من خلال تمكين الكوادر العاملة فيه من الحصول على المعلومات اللازمة للعمل وفي الوقت المناسب. وفي هذا السياق، فإن العمل القضائي يقتضي معرفة ودراية كافيتين في مجالات متعددة مما يقتضي توفير مرجع معلوماتي مركزي يعمل على توفير المعلومات والمصادر والدراسات الضرورية للنهوض بالخبرات القضائية. وفي ذات الوقت، فإنّ هناك حاجة مُلحة لتمكين المجتمع القانوني من الحصول على المعلومات القضائية في حُلّتها المناسبة ووفق رؤية مؤسسة القضاء، ومن هنا نشأت فكرة إستحداث مركز معلومات قضائية متطور يعتمد أساليب توفير المعلومات بأشكالها التقليدية كالمطبوعات ومصادر المعلومات الحديثة.

ومن الجدير ذكره أن لمركز المعلومات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تطوير المهارات وتحسين مستوى الأداء ومستوى الخدمات. ولتحقيق ذلك لا بد من:

- تفعيل المكتب الفني لدى مجلس القضاء ليضطلع بمسؤولية إعداد ونشر المباديء القانونية، ورقياً والكترونياً، وإعداد الأبحاث اللازمة،
- توفير الكادر المؤهل ،
- العمل على إيجاد مكتبة قضائية حديثة ومتطورة تعمل على توفير المراجع القانونية اللازمة والمعلومات،
- إستحداث مركز للدراسات القضائية الإستراتيجية.

٦. حوسبة المحاكم وإدارة ملفات الدعاوى

يولي مجلس القضاء الأعلى إهتماماً خاصاً لحوسبة إجراءات المحاكم، وإدارة ملفات التقاضي. وفي هذا الإطار، تمّ إنجاز المرحلة الاولى من الحوسبة من خلال تطوير النسخة الأولى لبرنامج الميزان لإدارة وتسجيل ملفات الدعوى، وما زال العمل جارٍ على تحديث هذه النسخة لتكون قابلة للعمل على شبكة المحاكم الإلكترونية، والتي سيتم تطويرها لتربط المحاكم بعضها ببعض الكترونياً، إضافة الى العمل على حوسبة العديد من الأعمال الإدارية والمالية.

وفيما يلي موجز للنشاطات الضرورية في هذا الجانب:

أ. إستكمال أعمال ربط المحاكم إلكترونياً بعضها ببعض،

ب. ضبط ومتابعة حضور الموظفين آلياً،

ت. تطوير وتشغيل النسخة المحدّثة من برنامج إدارة ملفات الدعاوى الإلكتروني "الميزان".

٧. توفير بيئة مناسبة للتقاضي

تعتبر مباني المحاكم والمجلس والدوائر القضائية المنضوية تحته مسألة مهمة في تحسين عمل القضاء، كماً ونوعاً، ومظهراً أساسياً من مظاهر العدالة، سواء من حيث الشكل، أو الموقع الذي يسهل على المواطنين الوصول إليه، أو السعة للقضاة والمتقاضين، أو الحماية لكلّ من فيها.

في هذا الجانب سيتم العمل على:

أ. دراسة حالة المباني القائمة وإحتياجاتها.

ب. وضع خطط التوسعة والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلّة.

ت. إنشاءات جديدة وإستئجار مواقع مناسبة بما يلبي الإحتياجات التي كشفت عنها الدراسة.

الهدف الرابع: حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

تثقيف المواطنين بدور السلطة القضائية ومسؤولياتها إزاء عملية التقاضي يساهم بشكل مباشر في زيادة وعي الجمهور بأهمية وضرورة جهاز القضاء في تحصيل الحقوق وإقامة العدل. كما سيساعد في خلق حالة من الدعم لجهود الحفاظ على إستقلالية القضاء والحقوق القانونية وحقوق التقاضي وحقوق المواطن وحرياته الأساسية.

وإضافة الى عملية رفع الوعي من خلال الحملات التوعوية، لا بد أن تكتمل هذه الجهود بإضافة آليات خاصة تعزز عمليات إتصال الجمهور بجهاز القضاء بشكل يمكن المواطن من الحصول على المعلومات الضرورية بيسر وسهولة وكذلك من التواصل مع الجهاز وخصوصاً فيما يتعلق بشكاوى المواطنين

أو تظلماتهم وملاحظاتهم الناشئة عن إحتكاكهم بالنشاط اليومي للمحاكم.

كما أن تحسين الخدمات المقدمة للجمهور في كل ما يخص معاملاتهم اليومية لدى القضاء أمراً ضرورياً لإعادة بناء ثقة الجمهور في هذا الجهاز ويعزز أسس إحترام حقوق المواطن. وعليه لا بد من :

ا. العمل على رفع الوعي لدى الجمهور بأهمية القضاء ودوره في ضمان الحقوق وتحقيق العدالة

ومن الآليات المناسبة لذلك:

أ. تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية،

ب. تصميم حملات توعوية موجهة مع كل من الأجهزة الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين بهدف توفير المعلومات عن السلطة القضائية بلغة بسيطة وتعزيز جهود إرساء عملية تقاضي تتسم بالشفافية والسرعة،

ت. توطيد الروابط مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، لأن من شأن ممارسة الحوار وبناء علاقات التعاون أن يساهم إلى حد كبير في دعم مجالات رسم السياسات، ووضع وتنفيذ السياسات العلاجية للنظام القضائي، كما سيعزز الوعي لدى المواطنين بأهمية دعم وتطوير القضاء.

ث. تطوير وسائل نشر وإستخدام المعلومات القضائية من خلال العمل على نشر الأحكام القضائية بالطرق التقليدية أو المؤتمتة وضمان إنتظام نشرها بما يحقق تواصلا ما بين جهاز القضاء والعموم.

إن وضع أسس إستخلاص المباديء القانونية المقرة من قبل المحكمة العليا ونشرها من قبل المجلس سيعمل على رفع نوعية الأحكام التي يصدرها القضاء ليمكن محاكم الدرجة الأولى من تجنب تكرار ذات الأخطاء المرتكبة أثناء نظر الدعاوى والفصل فيها مما سيقلل من عدد القضايا المرفوعة للإستئناف لهذه الأسباب، كما سيثري الفكر القانوني لدى القضاة وجمهور المحامين والعاملين في سلم القضاء فى هذه المهنة.

سيعمل مجلس القضاء على تفعيل المكتب الفني بإتجاه البحث العلمى وطرقه وأساليبه من حيث:

أ. العمل على توفير الكادر الفني المؤَهّل حيث يعاني المكتب من النقص في هذا المجال،

ب . العمل على إصدار مجلة قضائية دورية لنشر إستخلاصات المباديء والأحكام القضائية

ت . إنشاء قاعدة أحكام قضائية محوسبة ومركزية في المحاكم .

٢. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور

لقد باشر مجلس القضاء الأعلى بتحسين خدماته المقدمة للجمهور وذلك من خلال تحسين دوائر كتَّاب العدل في كل من رام الله ونابلس وجارِ العمل على تحديد مواقع أخرى للتحديث . هذه الخدمات المحسنة من حيث الموقع والتجهيز والأنظمة ساعدت على تحسين علاقة الجمهور مع مؤسسة القضاء بشكل ملحوظ .

وعليه، سيعمل مجلس القضاء على التطوير الدائم لمرافقه ذات الصلة المباشرة بالجمهور وتلك المتعلقة بحسن سير عمله وأدائه، ومنها :

أ . إستكمال جهود تحديث دوائر كتَاب العدل .

ب . تحديث نظام التنفيذ الحقوقي (دوائر الإجراء) .

ستراتيجية قطاع العدالة

إستراتيجية وزارة العدل

«العدل أساس الحكم الرشيد»

تمهيـد

إن وزارة العدل بإعتبارها ممثل السلطة التنفيذية في قطاع العدالة الرسمي، والتي من المفترض أن تتمثل أبعاد الحكم الرشيد في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية في كافة أعمالها، قد عملت على بلورة رؤيتها الإستراتيجية لتنمية وتطوير عمل الوزارة وفقاً لرؤية وتوجهات الإصلاح في الحكومة ووفقا لخطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى ٢٠٠٨-٢٠١٠ التي أعدتها الوزارة، وصاغت بناء عليها مشاريعها التطويرية.

تقوم هذه الإستراتيجية في الأساس على مبدأ استقلال القضاء وضمان نزاهته وحياديته وإحترام أحكامه، كما والعمل على دعمه وفقاً للمقومات المتاحة، وذلك انطلاقا من رؤية الوزارة بأن القضاء المستقل النزيه الفاعل يعزز أسس العدالة، كما ويعتبر العمود الفقري لتوجهات الحكم الرشيد.

رؤيتنا للعمل خلال الأعوام الثلاثة القادمة (٢٠٠٨-٢٠١٠):

في إطار تحقيق الأهداف المتوخاة، تمّ العمل مؤخراً على صياغة إستراتيجية خاصة بوزارة العدل للسنوات الثلاث القادمة، تتضمن العمل ضمن محاور مفصلية بهدف تمكين الوزارة وتطوير عملها في قطاع العدالة الرسمي.

تقوم هذه الإستراتيجية في الأساس على تحقيق المفاهيم والمرتكزات الرئيسية التالية:

1. تجنب مواطن الخلاف والتركيز قدر الإمكان على مواطن الإتفاق مع كافة أركان السلطة القضائية.
2. العمل على التنسيق المستمر وبناء التفاهمات اللازمة في كلّ ما يخصّ العمل مع السلطة القضائية والأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة بقطاع العدالة.
3. إستكمال وتفعيل مجالات العمل الجديدة للوزارة بما ينسجم مع أهدافها وغاياتها.
4. المشاركة في بلورة وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات ذات العلاقة بتدعيم وتطوير قطاع العدالة.
5. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، كإنشاء وتنظيم خدمات السجل العدلي، وتحسين خدمات التصديقات والتراخيص والخدمات الأخرى.

6. المشاركة في تنمية وتطوير البيئة الملائمة لتدريب وتأهيل أعضاء السلك القضائي والإداريين العاملين في هذا السلك وذلك من خلال تفعيل المعهد القضائي.

7. تمكين وتحديث القدرة المؤسساتية للوزارة بحيث تكون قادرة على الإضطلاع بكافة مسؤولياتها تجاه قطاع العدالة بكفاءة وفعالية.

8. العمل على تنمية اسس التعاون العربي والإقليمي والدولي مع المؤسسات النظيرة في قطاع العدالة.

9. تطوير وتفعيل العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقطاع العدالة بشكل خاص.

10. تطوير برنامج حماية حقوق الإنسان والمواطن داخل الوزارة.

11. تفعيل دور الوزارة في مجال المساهمة في مراجعة التشريعات ونشرها.

12. تدعيم العدالة الجنائية من خلال تطوير معهد الطب الشرعي وإنشاء المعمل الجنائي.

13. العمل على إنشاء الشرطة القضائية وإعمالها.

وإنطلاقاً من الرؤية السالفة، وضعت استراتيجية لتطوير وزارة العدل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ وبما يتماشى ومعايير التحديث، ووفقا لأجندة السياسات الوطنية التي أقرتها الحكومة ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وبشكل يضمن مأسستها وإستمراريتها.

وتعزيزاً لدور الوزارة في دعم جهود الإصلاح الوطنية، وفي قطاع العدالة على وجه الخصوص، وكذلك لخلق بيئة ملائمة لتنمية الإقتصاد وإجتذاب الإستثمار، فقد تمّ التركيز على قضايا هامة ومحورية في قضية التطوير، تشمل:

دعم معايير ومرتكزات الإستقلال القضائي.

تعزير المساءلة والنزاهة والشفافية.

تعزيز ثقة الجمهور بأداء قطاع العدالة.

تطوير القدرة المؤسساتية للوزارة.

وبهدف تحقيق ما ذكر أعلاه، تمّ بلورة أربعة أهداف إستراتيجية محورية ستعمل الوزارة على تحقيقها في الأعوام ٢٠٠٨- ٢٠١٠، وهي على النحو التالي:

الهدف الأول: تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة والمؤسسات ذات العلاقة.

الهدف الثاني: ضمان محاكمة عالة.

الهدف الثالث: تعزيز وتمكين وزارة العدل.

الهدف الرابع: حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية.

وقد إرتكزت خطة العمل الخاصة بوزارة العدل الى المحاور والأهداف سالفة الذكر، ينبثق عنها مجموعة من النشاطات الرئيسية والفرعية، صُممت بشكل يضمن بلوغ غاياتها، وفيما يلي عرض لهذه الخطة:

خطة تطوير وزارة العدل خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠

تتمثل الرؤيا الإستراتيجية لخطة تطوير وزارة العدل في تحقيق الإستقرار القانوني، وتعزيز سيادة القانون، والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطن، وذلك من خلال العمل على تحقيق أربعة أهداف رئيسية تنبثق عنها مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الأهداف المذكورة، وذلك على النحو التالي:

الهدف الأول: تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة والمؤسسات ذات العلاقة

يُعدّ تكامل نشاطات المؤسسات العاملة في مجال العدالة من أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح تلك المؤسسات في أداء مهامها بصورة فاعلة. ووفقاً لتفاهمات أولية تمت بهذا الشأن مع كلّ من مجلس القضاء الأعلى وجهاز النيابة العامة ووزارة الداخلية، فإنه يُفترض أن يستمر العمل في التعاون والتنسيق بشأن توضيح الإختصاصات وتوزيع المسؤوليات بشكل يتخطى كافة المعيقات السابقة والتي من شأنها إعاقة تطور قطاع العدالة. علماً أنه من الضرورة بمكان أن تستمر هذه التفاهمات وأن تتطور وصولاً إلى مأسسة هذه العلاقة لما من شأنه أن يحقق التكامل في العمل بين مختلف الجهات ذات

العلاقة، وبما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والمناخ الإيجابي السائد.

ولذلك، فإنه من الضروري العمل على ما يلي:

1. **إنجاز تفاهمات مع المؤسسات ذات العلاقة** بحيث تعمل الوزارة على تذليل العقبات والصعوبات التي تشوب العلاقة بين الوزارة ونظرائها في سلك العدالة، وذلك من أجل ضمان التواصل في كافة مجالات العمل بما يحقق إعادة بناء جسور الثقة والتعاون. ومن أبرز تلك التفاهمات:

أ. مجلس القضاء الأعلى

- تفاهمات على تطوير البنية التحتية للتدريب القضائي، وذلك من خلال إيجاد معهد بموقع مجهز وتطوير بنيته الإدارية وذلك لغايات إستخدامه في التدريب القضائي. هذا، بالإضافة إلى إنجاز الإطار القانوني اللازم لإعماله، وتوفير الإحتياجات المادية واللوجستية اللازمة لتمكين إدارة المعهد في المباشرة بإعداد متطلبات التدريب فيه على صعيد اللوائح الداخلية، وإعداد المناهج اللازمة، والكادر المؤهّل،
- بلورة تفاهمات بشأن إدارة المحاكم وفقاً للصيغ القانونية والتوافقية الملائمة، وذلك لضمان سير العمل ورفع مستوى الأداء ودون الإجحاف بماهية هذه الإدارة وغاياتها،
- بلورة تفاهمات بخصوص آليات تواصل دائمة بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، بما يحافظ على إستقلالية القضاء ويوفر إحتياجاته، وذلك من خلال وزارة العدل والتي ستقوم بدور حلقة الوصل بين كل من السلطتين التنفيذية والقضائية.

ب. النيابة العامة

- إبرام التفاهمات اللازمة بشأن دعم وتعزيز النيابة العامة في مختلف مجالات عملها بصورة عامة، وتعزيز وجودها في الضفة الغربية، وتنمية قدراتها الفنية والإدارية بصورة خاصة.

ت. وزارة الداخلية

- إبرام التفاهمات الخاصة بشأن إنشاء وإعمال نظام محدث للسجل العدلي بما يسهل على المواطنين الحصول على الخدمة في وقت وجهد

معقولين، وبما يخفف من معاناة المواطنين في إستصدار الوثائق اللازمة، ويختصر الإجراءات ويسهل المعاملات، وبما يضمن عدم المساس بالحقوق المكفولة في القانون،

- إنشاء المعمل/ المعامل الجنائية بما يحسن من إجراءات جمع وتوفير الأدلة والمعلومات الجنائية، ويسرّع إجراءات التقاضي،
- العمل على تشكيل قوة الشرطة القضائية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (99) لسنة 2005 القاضي بتشكيل قوة شرطة قضائية تعمل على توفير الحماية للمحاكم والعاملين فيها، ونقل السجناء والموقوفين من وإلى المحكمة وحمايتهم،
- المساهمة في متابعة ملف الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية، وذلك للتأكد من عدم المساس بالحقوق المكفولة في الدستور والقانون.

ث. وزارة الصحة

- إبرام مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة بشأن تأسيس مركز رئيسي للطب الشرعي، وتوطيد أسس التنسيق والتعاون بين وزارتي العدل والصحة بخصوص تطوير عمل الطب الشرعي والإشراف على شئونه الإدارية والفنية.

ج. مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرسمية والأهلية

- رفع مستوى التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرسمية والأهلية من خلال تصميم برامج مشتركة من أجل رفع الوعي المجتمعي والترويج لدور المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في قطاع العدل، وشرح برنامج الحكومة ورسالة وزارة العدل وإيصالها للجمهور، وغيرها من مجالات التعاون ذات العلاقة.

2. بلورة الخطة التشريعية لقطاع العدالة

أ. تقديم الملاحظات القانونية على مشاريع القوانين.

ب. إعداد مشاريع القوانين.

ت . تعزيز النشر المنتظم للتشريعات المصادق عليها .

ث . مراجعة النظام القانوني لقطاع العدالة .

ج . إعداد قائمة بالتشريعات المطلوبة وأولوياتها .

ح . المشاركة في بلورة وتنفيذ الخطة الوطنية للتشريعات المتعلقة بقطاع العدالة .

الهدف الثاني: ضمان محاكمة عادلة

إنّ السياسات الإصلاحية السليمة، والتي تنشد تمكين المواطنين من الحصول على العدالة، تقوم في الأساس على تقوية وتمكين وزارة العدل من خلال :

1 . معهد التدريب القضائي

أ . إيجاد وتوفير موقع ملائم ليكون مقراً مؤقتاً للمعهد، .

ب . توفير المعدات والتجهيزات اللازمة .

ت . توفير الإطار القانوني الملائم لعمل المعهد .

ث . تطوير البنية الإدارية الأساسية .

2 . تفعيل معهد الطب الشرعي

أ . إبرام التفاهمات اللازمة بين الوزارة وكل من وزارة الصحة وجامعة القدس وجامعة النجاح الوطنية، وذلك لتنظيم عمل المعهد وتطويره .

ب . العمل على إيجاد وتوفير موقع ملائم ليكون مقراً للمعهد الرئيسي .

ت . تهيئة وتجهيز المعهد بالمعدات والكوادر المؤهلة اللازمة للعمل .

3 . إنشاء المعمل الجنائي

أ. إبرام التفاهمات اللازمة بين وزارتي العدل والداخلية، وذلك إنسجاماً مع توصيات ورشة العمل المعقودة في مدينة أريحا في شهر تموز 2005، والتي نظمتها اللجنة التوجيهية لتطوير القضاء والعدل، وإنسجاماً مع قرارات مجلس الوزراء بالخصوص أعلاه .

ب . العمل على إيجاد وتوفير موقع ملائم ليكون مقراً للمعمل .

ت . تهيئة وتجهيز المعمل بالمعدات والكوادر المؤهلة اللازمة للعمل .

4 . تشكيل وإعمال قوة الشرطة القضائية

أ. إبرام التفاهمات اللازمة بين وزارتي العدل والداخلية، وذلك إنسجاماً مع توصيات ورشة العمل المعقودة في مدينة أريحا في شهر تموز 2005، والتي نظمتها اللجنة التوجيهية لتطوير القضاء والعدل، وإنسجاماً مع قرارات مجلس الوزراء بالخصوص أعلاه .

ب . العمل على إيجاد وتوفير موقع ملائم ليكون مقراً لعمل القوة .

ج . توفير المعدات والكوادر المؤهلة اللازمة للعمل .

الهدف الثالث: تمكين وزارة العدل بهدف تحسين خدماتها وكفاءتها وفقاً للقانون

يقوم هدف تمكين وزارة العدل بالدرجة الأولى على تحسين وتطوير الأداء الإداري والمالي وذلك بالتوازي مع عملية التطوير الفني لهذه الوزارة بما يحقق إنجاح مهمة الوزارة، حيث تعتبر الأنظمة الإدارية والمالية السليمة ضماناً مباشراً لتحقيق رؤية الوزارة وإستراتجيتها بما يحقق أيضاً تعزيزاً مباشراً لأسس المساءلة والشفافية في العمل .

تحقيق هذا الهدف وصولاً إلى تمكين الوزارة من الإضطلاع بمهامها ومسؤولياتها، يتطلب العمل على ما يلي:

١. تعزيز التخطيط الإستراتيجي داخل الوزارة

أ. تدعيم التوجهات الإصلاحية للحكومة من خلال المشاركة في تعزيز التخطيط الإستراتيجي الكلي لخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠.

ب. ترسيخ / تطوير مفهوم التخطيط الإستراتيجي داخل الوزارة كقطاع عدالة ومتابعة عملها.

ت. الإستثمار والبناء والمراكمة على الجهود التي تمت في السابق، وخاصة المفاهيم التي بلورتها اللجنة التوجيهية لتطوير القضاء والعدل، والمشكلة بموجب قرار رئاسي، وعملت في العام ٢٠٠٥.

ث. مأسسة العمل في برنامج التخطيط الإستراتيجي لدى وزارة العدل من خلال: إنشاء وحدة للتخطيط الإستراتيجي ورفدها بالكوادر والمعدات اللازمة والتقنيات التي من شأنها متابعة تصميم وتنفيذ الخطط اللازمة وفقاً لخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٢. تفعيل وتطوير النظم الإدارية والمالية والفنية

تطوير النظم المالية والإدارية بشكل عام، ولوزارة العدل بشكل خاص، وبهدف تمكينها من القيام بالمهام والمسؤوليات المستقبلية وخاصة في مراحل تنفيذ المشاريع والبرامج التطويرية المقترحة، يقتضي العمل على ما يلي:

أ. تحديث ومراجعة الهيكليات والوصف الوظيفي للكادر الحالي والمستقبلي بما يضمن فعالية الأداء.

ب. دراسة الإحتياجات التطويرية الإدارية والفنية والمالية للكادر العامل ووضع أسس ومعايير تقييم الأداء.

ت. وضع أنظمة أتمتة وأرشفة تضمن توفير المعلومات وحفظ البيانات والملفات والوثائق.

ث. صياغة خطة تطويرية لرفع كفاءة وتنمية قدرات الوزارة من حيث: البنية التحتية، الكادر، والنظم.

ج . إعداد الأنظمة الإدارية والمالية اللازمة .

٣.توفير الكوادر البشرية اللازمة

يعتبر إستكمال عملية توظيف الكوادر البشرية اللازمة للقيام بمسؤوليات الوزارة ومهامها المباشرة، من المستلزمات الملحة لتفعيل عمل الوزارة وذلك من خلال :

أ . إعداد دراسة إحتياجات خاصة بالكوادر البشرية .

ب . توفير الكوادر البشرية المؤهلة .

٤.رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية

يتطلب تطوير قدرات الكوادر البشرية العمل على صياغة خطة شاملة لعملية تدريب الكوادر القيام بما يلي :

أ . تحديد مجالات التدريب ووضع الأولويات .

ب . تصميم وتنفيذ برامج التدريب .

٥.توفير المباني والتجهيزات اللازمة

أ . إقرار خطة مباني المحاكم والنيابة العامة والمرافق العدلية الأخرى .

ب . توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ الخطة .

٦.الحوسبة

أ . حوسبة الاجراءات والنظم المالية و الادارية .

ب . الربط الالكتروني بين مؤسسات العدالة وادارتها .

ت . توفير البرامج المحوسبة اللازمة software .

الهدف الرابع: حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

تقوم وزارة العدل بدور رئيسي في حماية حقوق المواطن، وذلك من خلال تنمية وتطوير العمل في المجالات المباشرة التالية: توثيق الإنتهاكات، العمل على المصادقة على المواثيق والإتفاقيات ذات العلاقة والإنضمام إلى المنابر الإقليمية والدولية التي تعنى بحقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية. هذا بالإضافة إلى العمل على المحاور التالية:

ا. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور

إن العمل على تحسين الجانب الخدماتي بحيث يضمن تقديمها بشكل لائق وبالسرعة المناسبة للمواطنين من الأهداف التي تعمل عليها الوزارة لما فيها من أثر مباشر على خلق بيئة إيجابية في العلاقة بين المواطن والدولة تقوم أساساً على إحترام المواطنين وصون كرامتهم. وفي هذا الصدد تقوم وزارة العدل على ما يلي:

أ. تحديث وتطوير نظام للسجل العدلي قائم على مبدأ أنّ المواطن بريء ما لم يثبت خلاف ذلك ووفقاً للقانون، وهذا يقتضي:

- مراجعة النظام القائم بما يضمن توفير الخدمات المنبثقة عنه بالسرعة والكيفية الملائمتين لضمان عدم إنتهاك الحقوق المكفولة بالقانون والدستور،
- إبرام التفاهمات اللازمة بين وزارة العدل وكل من وزارة الداخلية والنيابة العامة، وذلك بهدف خلق البيئة المناسبة لضمان عمل النظام المحدث،
- تجهيز مقرّ مناسب لإستقبال ومعالجة طلبات الجمهور وإستصدار الوثائق المصادق عليها،

- تهيئة وتجهيز المقرّ بالمعدات والكوادر المؤهلة اللازمة للعمل.

ب. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور في مجال التصديقات ورخص التحكيم والترجمة التي تصدرها وزارة العدل، من حيث:

- تشكيل اللجان الفنية المتخصصة،
- تسريع إنجاز المعاملات،
- توفير التأهيل والتدريب اللازمين،
- إدخال النظم المؤتمتة في العمل؛ ضمن نواة مشروع الحكومة الإلكترونية.

٢. تفعيل نظام الشكاوى من أجل العمل على تلقي شكاوى المواطنين في الوزارة على أن يتم تطويره كنظام نموذجي قابل لتعميم إستخدامه من قبل وزارات أخرى، وهذا يتطلب العمل على ما يلي:

أ. تطوير النظام الخاص بالشكاوى على أسس نموذجية معيارية.

ب. توفير الكوادر المؤهلة والتجهيزات اللازمة.

٣. إنشاء وحدة حقوق الإنسان

أ. تطوير برنامج خاص بعمل الوحدة.

ب. توفير الكوادر المؤهلة والتجهيزات اللازمة.

٤. إنشاء وحدة النوع الاجتماعي

أ. تطوير برنامج خاص بعمل الوحدة.

ب . توفير الكوادر المؤهلة والتجهيزات اللازمة .

٥. تفعيل دور الوزارة في تفقد مراكز الإصلاح والتأهيل

وذلك من خلال العمل وفقاً لبرنامج يحقق نوع من الرقابة على الوضع القانوني للنزلاء والموقوفين، وكذلك الإطلاع على الظروف المعيشية والصحية للنزلاء والموقوفين، والعمل بإستمرار على رصد الإنتهاكات، وإعداد التقارير ورفع التوصيات اللازمة لذوي العلاقة . ولتحقيق ذلك ستعمل الوزارة على ما يلي :

أ . تفعيل وحدة تفقد مراكز الإصلاح والتأهيل .

ب . تدريب الكوادر والموارد والتجهيزات اللازمة .

٦.مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق المواطن

ان العمل على تنمية مفهوم ومباديء حقوق الإنسان تقتضي بالضرورة العمل على مراجعة الأسس والسياسات التي تتضمنها التشريعات والقوانين ذات العلاقة وتطويرها وموائمتها مع الأسس والمعايير الدولية الحديثة . وفي هذا الصدد لا بد من العمل على :

أ . حصر وجرد التشريعات ذات العلاقة .

ب . مراجعة الأسس والسياسات المتضمنة .

ت . صياغة مقترحات التعديلات .

٧.تفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات

وذلك من خلال :

أ . السعي نحو مأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات من خلال وضع الأنظمة والتعليمات والآليات الملائمة .

ب . تنمية القدرات الخاصة في مجال التحكيم من خلال العمل على وضع برامج التدريب اللازمة .

ت . إبرام التفاهمات اللازمة مع الجهات ذات الصلة .

ث . تصميم حملات التوعية لدعم مفاهيم الوسائل البديلة لحل النزاعات .

ج . إعداد مشروع قانون الوساطة

٨. تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات

من اجل بناء جسور التواصل مع المواطنين وتمكينهم من حصولهم على المعلومات الضرورية من قبل الوزارة وما يتضمنه ذلك من وضع المعلومات ذات الأهمية للعموم من حيث وضعهم في صورة انشطة الوزارة وما يتعلق أيضاً منها بالتعليمات والتعميمات الخاصة بالمعاملات وكل ما يتعلق بخدمات الجمهور المقدمة من قبل الوزارة وكذلك كافة النشاطات المنبثقة عن عمل الوزارة .

وفي جانب آخر ، من المهم ان تعمل الوزارة على نشر وتوفير المعلومات القانونية المتعلقة بأداء الوزارة في قطاع العدالة وما يتضمنه ذلك من نشر للأبحاث والدراسات والإحصائيات والتقارير ذات الصلة والتشريعات وكافة المعلومات المتخصصة في هذا المجال .

وفي سبيل ذلك ستعمل الوزارة على :

أ . وضع تصور لإنشاء مركز معلومات متخصص داخل الوزارة .

ب . تنمية أصر التعاون مع مؤسسات الإعلام الرسمية والخاصة .

ت . إنشاء بوابة الكترونية خاصة بالوزارة .

ث . تصميم ونشر نماذج طلبات إعادة المحاكمة وطلبات النقض بأمر خطي وطلبات شهادة التحكيم والترجمة القانونية

ج . تصميم حملات توعية بالتعاون مع مراكز الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني .

ح . تنمية أواصر التعاون مع مراكز الأبحاث والدراسات القانونية وكليات الحقوق .

ستراتيجية قطاع العدالة

إستراتيجية تطوير مؤسسة النيابة العامة
«النيابة العامة حارسة العدالة الجنائية»

تمهيد

تُعتبر النيابة العامة ركناً أساسياً من أركان العدالة عامة، ومحوراً رئيسياً في إرساء العدالة الجنائية خاصة، بإعتبارها الجهة المخوّلة بموجب القانون بإقامة الدعوى الجزائية وتمثيلها للحقّ العام نيابةً عن كافة أفراد المجتمع، وكذلك الجهة المخولة بالعمل على ملاحقة الجناة والمجرمين وتقديمهم للعدالة، حتى ينالوا العقاب الرادع. وبما أنّ الشعب الفلسطيني يتوق إلى ظروف تمكنه من العيش في أجواء تسودها العدالة، ونظراً لإستمرار توفر الإرادة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تعزيز وتشجيع إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز بسبب الجنس أو الدين، وبما ينسجم مع المعايير الدولية للعدالة الجنائية، والتي من أبرزها: المساواة أمام القانون، وإفتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ونزيهة، وحيث أنه لا تزال توجد فجوة بين تلك المعايير وبين الواقع، وحيث أن تنظيم وإدارة شؤون العدالة لا بد وأن يقوم على هدي تلك المعايير، فإنه ينبغي بذل كافة الجهود لتحويلها إلى واقع ملموس.

وفي هذا الصدد، فإن أعضاء النيابة العامة يضطلعون بدور حاسم في إقامة العدل ووقاية المجتمع الفلسطيني من الجريمة. فالقواعد الناظمة لأدائهم لا بدّ وأن تعزز إحترامهم لمعايير العدالة الجنائية سالفة الذكر. وذلك لا يتحقق إلاّ بتطوير وتعزيز مؤسسة النيابة العامة، وتمكينها وتأمين حصول أعضائها على الوسائل اللازمة، وتحسين أساليب عملها، والعمل على تقوية برامج التأهيل القانونية والمهنية لأعضائها، الأمر الذي سيعمل على تمكين مؤسسة النيابة العامة من الإضطلاع بمهامها بكفاءة وفعالية.

إنّ تحسين سبل وصول ضحايا الإجرام إلى العدالة الجنائية، ومعاملتهم معاملة منصفة، ورد حقوقهم إليهم، وتعويضهم ومساعدتهم، يعتبر من الركائز الأساسية لإقامة العدل في المجتمع الفلسطيني، وهذا لا يكون إلا بتعزيز فعالية نظام النيابة العامة، وتمكين أعضائها وضمان حيادهم، وضمان عدالة الإجراءات الجنائية المتبعة.

وبالرغم من أهمية التطورات التي طرأت على النيابة العامة في السنوات الأخيرة، على صعيد تفعيل العدالة الجنائية، وفي مقدمتها برامج إنجاز المحاكمات العادلة والسريعة، إلاّ أنّ المأمول من النيابة العامة ما يزال أكبر مما تحقق، خاصة ما يتعلق بتنمية قدرات النيابة العامة على صعيد ملاحقة المجرمين، وحماية حقوق الإنسان ووقف الإنتهاكات، وحماية المال العام، وتسريع إجراءات التقاضي، وتعزيز أسس المساءلة والشفافية.

وبهذا الصدد، لا بدّ من العمل وفق خطة شاملة ومترابطة مع أركان العدالة الأخرى، وأن يتم ذلك في إطار من التعاون والتنسيق والفهم المشترك

لصلاحيات وإختصاصات كل جهة، وعليه تم مؤخراً إعداد خطة النيابة العامة للسنوات الثلاث القادمة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وذلك وفقاً للتوجهات السالفة، وبما ينسجم مع الخطة الوطنية للإصلاح للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠

رؤيتنا للعمل خلال الأعوام الثلاثة القادمة (٢٠٠٨-٢٠٠١٠):

في إطار تحقيق الأهداف المتوخاة، تم العمل مؤخراً على صياغة رتراتيجية خاصة بالنيابة العامة لسنوات الثلاث القادمة، تتضمن العمل ضمن محاور مفصلية تهدف الى تمكين النيابة العامة، وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتقوم هذه الاستراتيجية على تحقيق المفاهيم والمرتكزات الرئيسية التالية :

1. نيابة عامة قادرة على الإضطلاع بمهامها ومسؤولياتها بكفاءة ونزاهة وفعالية وسرعة.
2. نيابة قادرة على ممارسة إختصاصاتها بإستقلالية عن التأثيرات الخارجية
3. نيابة قادرة على كسب ثقة الجمهور في تمثيلها للحق العام.
4. نيابة قادرة على تعزيز إحترام حقوق الإنسان وحماية حرياته الأساسية.
5. نيابة قادرة ومؤهلة ومدربة ومجهزة، لتسريع إنجاز التحقيقات في القضايا وسرعة التصرف فيها، بما يساهم في تحقيق العدالة الجنائية، (المقرّات، الحوسبة، وسائط النقل والإتصال).
6. نيابة قادرة على مراقبة تطبيق القانون في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مواطن الإنتهاكات ومعالجتها.
7. نيابة قادرة على التصدي لقضايا الفساد بكافة أشكاله.
8. نيابة قادرة على رسم الإستراتيجيات والسياسات التنموية والتطويرية للمؤسسة.
9. نيابة تتمتع بعلاقات منسجمة مع كافة أطراف العدالة، ومع مؤسسات المجتمع المدني.
10. نيابة قادرة على المساهمة في مراجعة وتطوير السياسات التشريعية الجنائية.

11 . نيابة قادرة على متابعة تنفيذ الأحكام الجزائية بفاعلية ، ضماناً لسيادة القانون وحماية حقوق المواطنين .

12 . نيابة قادرة على تمثيل السلطة الوطنية والدفاع عنها بجدارة في دعاوى الحكومة .

13 . نيابة قادرة على تنمية أسس التعاون العربي والإقليمي والدولي مع المؤسسات النظيرة في قطاع العدالة .

14 . النهوض بمستوى الأداء الفني والإداري لمؤسسة النيابة العامة وتدعيم القدرة المؤسساتية لها .

15 . تعزيز المساءلة والشفافية والمراقبة والتفتيش الداخلي .

16 . تطوير وتحديث إدارة سير الدعوى الجزائية لدى النيابة العامة .

17 . نيابة عامة قادرة على المشاركة في مراجعة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بتدعيم وتطوير قطاع العدالة .

ولإنجاح توجه الإصلاح في قطاع العدالة ، وتعزيزاً لدور النيابة العامة في دعم جهود الإصلاح الوطنية ، وكذلك لخلق بيئة ملائمة لتحقيق العدالة الجنائية المنشودة ، والنهوض بمستوى حقوق الإنسان وتحقيق سيادة القانون ، وضمان تقديم المجرمين لمحاكمات عادلة وضمن وقت معقول ، ولحماية المجتمع من تفشي الجريمة ، فقد تمّ التركيز في هذه الإستراتيجية على تعزيز مأسسة النيابة العامة ، وتعزيز النزاهة والشفافية في أدائها ، وتحقيق إستقلاليتها ، وتطوير إدارة الدعوى الجزائية لديها .

وتتمثل الرؤيا الاستراتيجية خطة تطوير النيابة العامة في تحقيق العدالة الجنائية ، وتعزيز سيادة القانون ، والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطن ، أربعة أهداف رئيسية تنبثق عنها مجموعات من النشاطات الضرورية لبلوغ الأهداف المذكورة ، على النحو التالي :

الهدف الأول : تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة والمؤسسات ذات العلاقة

الهدف الثاني : ضمان إجراءات تحقيق ومحاكمة عادلة وسريعة .

الهدف الثالث : تعزيز وتمكين النيابة العامة .

الهدف الرابع : حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية .

وفي ضوء ما تقدم، عملت النيابة العامة على تصميم خطتها التطويرية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ .

وفيما يلي عرض لهذه الخطة :

خطة تطوير النيابة العامة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠

إرتكزت خطة العمل الخاصة بالنيابة العامة إلى المحاور والأهداف سالفة الذكروالتي إنبثق عنها مجموعة من النشاطات الرئيسية والفرعية، وصُممت بشكل يضمن بلوغ غاياتها، وذلك على النحو التالي :

الهدف الأول: تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة والمؤسسات ذات العلاقة

إنّ عاملاً رئيسياً في إنجاح عمل النيابة العامة ورفع كفاءتها وفعالية أدائها يقتضي بالضرورة تنسيقاً وتعاوناً مع المؤسسات الرسمية العاملة في قطاع العدالة على فرضية التكامل والتفاهم المستمر في أداء المهام وتحديد الإختصاصات، والإبتعاد قدر الإمكان عن مواطن الإختلاف. ومن هذه المؤسسات كلّ من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ووزارة الداخلية، ناهيك عن ضرورة تعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني لنشر وتعزيز مفاهيم العدالة الجنائية في أوساط الجمهور الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإنه من الضروري العمل على ما يلي :

1. **إنجاز تفاهمات مع المؤسسات ذات العلاقة** بحيث تعمل النيابة العامة على تذليل العقبات والصعوبات التي تشوب العلاقة بين النيابة وشركائها في مرافق العدالة، وذلك من أجل ضمان التواصل في كافة مجالات العمل، وبما يحقق إعادة بناء جسور الثقة والتعاون، ومن أبرز تلك التفاهمات المنشودة :

أ. **مجلس القضاء الأعلى**

- تفاهم حول طبيعة عمل النيابة وعلاقتها مع مجلس القضاء،

- تفاهمات بخصوص آليات العمل في الدعوى الجزائية،
- تفاهمات بخصوص برامج الأتمتة، والربط ما بين المحاكم والنيابات العامة،
- تفاهمات بخصوص المشاريع المشتركة المتعلقة بالمباني،
- تفاهمات بخصوص برامج التدريب المشتركة.

ب. وزارة العدل ووزارة الداخلية

- تفاهم مع وزارة العدل لبيان طبيعة العلاقة التكاملية بينهما واختصاصات كل منها
- تفاهمات بخصوص المسائل التي تطرأ لحسن سير العمل وانتظامه،
- تفاهمات بخصوص الشرطة القضائية، والمعمل الجنائي، والسجل العدلي،
- تفاهمات بخصوص تنفيذ الأوامر والأحكام القضائية وفقا لقانون الاجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001.

ت. وزارة الداخلية

- تفاهمات بخصوص مذكرات الحضور والاحضار،
- تفاهم مع وزارة الداخلية لتنظيم العلاقة بين النيابة والشرطة
- تدريب العاملين في مكاتب التحقيق.

ث. مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرسمية والأهلية

إنّ التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرسمية والأهلية من الضروري بمكان لتعزيز ثقة الجمهور بدور النيابة العامة في قطاع

العدل. وهذا يقتضي تصميم برامج توعوية مشتركة مع المؤسسات العاملة في مجال العدالة، بهدف التواصل مع الجمهور وتعزيز ثقته وكسب دعمه، وذلك من خلال:

- تصميم البرامج الخاصة بتنمية القدرات البحثية والدراسات المتخصصة في العدالة الجنائية،
- تصميم البرامج التعريفية وحملات التوعية.

2. المشاركة في تقييم ومراجعة وإقتراح السياسات التشريعية الجنائية

أ. إنّ ضرورات العمل لدى النيابة العامة، وإنطلاقاً مما يتوفر لديها من ملاحظات نابعة من واقع عملها اليومي، وإنطلاقاً من الإحتياجات، فإنّه من الضروري أن تعمل النيابة العامة على مراجعة التشريعات التي تعمل وفقها وفي إطارها بشكل منتظم، من حيث التعليق على السياسات المتضمنة فيها من واقع التطبيق العملي لنصوصها، والكشف عن مواطن الخلل والنقص فيها، وإقتراح أسس تطويرها وتحديثها، وهذا يستلزم عملاً مستمراً في مراجعة التشريعات المعمول بها.

الهدف الثاني: ضمان إجراءات تحقيق ومحاكمة عادلة.

إن الحق في المحاكمة العادلة من الحقوق الأساسية للإنسان، وتقوم على مجموعة من العناصر التي تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص منذ لحظة القبض عليهم، وأثناء احتجازهم قبل تقديمهم إلى المحاكمة، وعند محاكمتهم، وحتى آخر مراحل المحاكمة. وتشكل انتهاكات هذا الحق مبعث قلق لكل من السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني لأنها تمثل إعتداءً خطيراً على حقوق المواطنين، كما و تساهم في وقوع شتى ضروب الانتهاكات بما فيها السجن والإعتقال خلافاً للقانون. وسعياً وراء الإرتقاء بعمل النيابة بما يحقق إنسجاماً مع المعايير الدولية لضمان محاكمة عادلة والحد من الإنتهاكات فإنه من الضروري العمل على حماية الأشخاص من أية تجاوزات أو إعتداءات على حقوقهم الأساسية أوحرمانهم منها بصورة غير قانونية أو تعسفية أثناء التوقيف والمحاكمة.

وعملاً بما تقدم فإنه لابد من العمل على تقوية وتمكين النيابة العامة من أجل مراعاة أسس ومعايير ضمانات المحاكمة العادلة والعمل على تحقيقها وذلك من خلال العمل على ما يلي:

1 . تطوير إدارة سير الدعوى الجنائية

أ . إعداد دراسات إحصائية من واقع ملفات التحقيق الجزائية لتحديد أسباب تأخر التصرف فيها ، وذلك إما بإحالتها إلى المحاكم أو حفظها .

ب . وضع الحلول الملائمة لتسريع إنجاز التحقيق والبتّ في الملفات .

ت . زيادة الكادر الإداري العامل في النيابات .

ث . تطوير وتحديث نظام إدارة سير الدعوى وأتمتته .

2 . رفع كفاءة أعضاء النيابة العامة

أ . زيادة الكادر الفني للنيابة العامة .

ب . تصميم البرامج الخاصة بالتدريب ، وذلك بالتعاون مع المعهد القضائي .

ت . المشاركة في برامج تدريب تبادلية إقليمية ودولية .

ث . تفعيل وتطوير المكتب الفني لدى النيابة العامة .

ج . توفير مصادر المعلومات اللازمة لتطوير وتحديث معلومات أعضاء النيابة العامة .

ح . تعزيز مفاهيم العدالة الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة في أوساط النيابة العامة .

خ . تأهيل كادر تدريب متخصص لدى النيابة العامة .

٣ . تعزيز أنظمة الرقابة والمسائلة والتفتيش بالتعاون مع وزارة العدل وفقاً لقانون السلطة القضائية ٢٠٠٢

أ . تطوير انظمة الرقابة والتفتيش في النيابة العامة .

ب . زيادة عدد المفتشين المؤهلين .

ت . توفير ادوات الرقابة والتفتيش ووسائلهما .

ث . توفير الكادر الإداري المساند لإدارة التفتيش .

ج . إصدار تقرير سنوي حول أنشطة التفتيش في النيابة العامة .

ح . تطوير أسس ومعايير تقييم الأداء .

الهدف الثالث: تمكين النيابة العامة بهدف تحسين أدائها ورفع كفاءتها وفقاً للقانون

يقوم هدف تمكين النيابة العامة بالدرجة الأولى على تحسين وتطوير الأداء الإداري والمالي لها وذلك بالتوازي مع عملية تطوير أدائها الفني بما يساعدها على أداء الدور المنوط بها وفقاً للقانون . وتعتبر الأنظمة الإدارية والمالية والفنية السليمة في هذا المقام ضماناً مباشراً لتحقيق رؤية النيابة العامة وإستراتجيتها ، وتعزيزاً مباشراً أيضاً لأسس المساءلة والشفافية في العمل .

وتحقيقاً لهذا الهدف ، ووصولاً إلى تمكين النيابة العامة من الإضطلاع بمهامها ومسؤولياتها ، لا بد من العمل على ما يلي :

1 . تعزيز التخطيط الإستراتيجي داخل النيابة العامة وبالتعاون مع وزارة العدل

إنّ التخطيط الإستراتيجي أمر حيوي في عمل النيابة العامة وذلك بهدف الإستثمار والبناء والمراكمة في الجهود الخاصة بتطوير وتنمية عملها ، إذ أنّ التخطيط المبني على أسس ومعايير إستراتيجية والمطور وفقاً لسياسات وأهداف مدروسة من شأنه أن يعزز عمل النيابة العامة ويعمل على تطويرها بصورة نوعية ، ويلملم شتات الجهود المبعثرة والمبذولة في عملية تنميتها ، ويؤطرها ، ويوجهها نحو عملية تنموية متكاملة وشاملة . إنّ تحقيق هذا النوع من التخطيط يتطلب العمل على ما يلي :

أ . ترسيخ مفهوم التخطيط الإستراتيجي داخل النيابة العامة .

ب . مأسسة العمل في برنامج التخطيط الإستراتيجي داخل النيابة العامة من خلال إنشاء وحدة خاصة للتخطيط الإستراتيجي ورفدها بالكوادر والمعدات اللازمة والتقنيات التي من شأنها متابعة تصميم وتنفيذ الخطط اللازمة للنيابة العامة .

ت . المشاركة في بلورة السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بقطاع العدالة .

ث . تطوير وتفعيل المكتب الفني لغايات إجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لتحديد الإحتياجات التطويرية وتوفير المعلومات الضرورية للتخطيط .

2 . تفعيل وتطوير النظم الإدارية والمالية والفنية مع وزارة العدل

تهدف عملية تطوير النظم المالية والإدارية الخاصة بالنيابة العامة إلى تمكينها من القيام بمهامها ومسؤولياتها بكفاءة وفعالية ، وهذا يقتضي العمل على ما يلي :

أ . تحديث ومراجعة الهيكليات والوصف الوظيفي للكادر الحالي والمستقبلي بما يضمن فعالية الأداء .

ب . دراسة الإحتياجات التطويرية الإدارية والفنية والمالية للكادر العامل ، ووضع أسس ومعايير تقييم الأداء .

ت . وضع أنظمة أتمتة وأرشفة تضمن توفير المعلومات وحفظ البيانات والملفات والوثائق .

ث . صياغة خطة تطويرية لرفع كفاءة وتنمية قدرات النيابة العامة .

ج . إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الشؤون الإدارية والمالية .

3. توفير الكوادر البشرية اللازمة

يعتبر إستكمال عملية توظيف الكوادر البشرية اللازمة من المستلزمات الملحة لتفعيل عمل النيابة العامة، وذلك من خلال:

أ. إجراء دراسة إحتياجات خاصة بالكوادر البشرية اللازمة.

ب. توفير الكوادر البشرية المؤهلة؛ الإدارية والفنية.

4. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية

يتطلب تطوير قدرات الكوادر البشرية العمل على صياغة خطة شاملة لعملية تدريب الكوادر، وذلك من خلال القيام بما يلي:

أ. تحديد مجالات التدريب ووضع الأولويات.

ب. المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج التدريب وفقاً للقانون.

5. توفير المباني والتجهيزات اللازمة بالتعاون مع وزارة العدل

أ. العمل على توفير مقرات ملائمة للنيابة العامة في جميع المحافظات.

ب. العمل على توفير مقرّ مركزي لمكتب النائب العام والإدارات التابعة له.

ت. العمل على تجهيز المقرات بالأدوات والتجهيزات اللازمة ووسائل النقل الضرورية.

6. الحوسبة

أ. توفير الأجهزة والحواسيب وشبكات الربط اللازمة بين النيابات والمحاكم والشرطة وفقاً لخطة توفير المقرات.

ب. توفير برامج محوسبة للنظم الإدارية والمالية والفنية.

7. **تفعيل تنفيذ الاحكام الجزائية وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات تتمثل بما يلي :**

أ. إنشاء الادارة المتخصصة بتنفيذ الاحكام الجزائية .

ب. اعداد دراسة لاجراءات تنفيذ الاحكام الجزائية لتحديد اشكاليات التنفيذ ووضع التوصيات اللازمة لتفعيل وتطوير التنفيذ

ت. التنسيق مع الجهات المختصة بشأن السجل العدلي

الهدف الرابع: حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

تقوم النيابة العامة بدور رئيسي في حماية حقوق المواطن من خلال توفير الضمانات القانونية للمتهمين أثناء سير التحقيقات والمحاكمة ومن خلال الرقابة على ظروف توقيف وحبس المتهمين، وفي هذا الصدد ستعمل النيابة على :

1. **تفعيل التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل بالتعاون مع وزارة العدل**

وذلك من خلال العمل وفقاً لبرنامج يحقق نوع من الرقابة على الوضع القانوني للنزلاء والموقوفين، وكذلك الإطلاع على الظروف المعيشية والصحية للنزلاء والموقوفين، والعمل بإستمرار على رصد الإنتهاكات، وإتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها. وتحقيقاً لذلك سيتم العمل على ما يلي :

أ. تفعيل وحدة حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة العدل

ب. وضع نظام دوري للتفتيش على مراكز الاصلاح والتأهيل .

2. **تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات**

حيث سيتمّ العمل على بناء جسور التواصل مع المواطنين وتمكينهم من الحصول على المعلومات الضرورية عن النيابة العامة، وفي جانب آخر ستعمل النيابة العامة على نشر وتوفير المعلومات المتعلقة بأداء النيابة العامة كنشر التقارير والأبحاث والدراسات والإحصائيات والمعلومات المتخصصة في هذا المجال. **وفي سبيل ذلك ستعمل النيابة العامة على :**

أ. إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالنيابة العامة.

ب. تفعيل وتطوير البوابة الالكترونية الخاصة بالنيابة العامة.

ت. تصميم حملات توعية بالتعاون مع مراكز الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الجريمة والتوعية بدور النيابة العامة.

ث. تنمية أواصر التعاون مع مراكز الأبحاث والدراسات القانونية وكليات الحقوق.

1. Activate Inspection of Reform and Rehabilitation Centers in Cooperation and Coordination with the Ministry of Justice

This will be carried out in compliance with a program that aims at monitoring the legal status of the detainees and imprisoned, as well as accessing the living and health conditions of the inmates and detainees. The program will follow up on the monitoring and controlling violations and taking necessary actions. Therefore, the Public Prosecution will:

a. Activate the Human Rights Unit in cooperation and coordination with the Ministry of Justice,

b. Schedule periodic inspections of these centers.

2. Enable Citizens' Access to Information

Bridges of communication will be established to enable citizens to obtain needed information on the Public Prosecution, on the other hand, the Public Prosecution will work on disseminating and providing information related to the performance of the Public Prosecution such as the publication of specialized reports, statistics, research and studies. Therefore, the Public Prosecution will:

a. Develop methods of cooperation with private and official media institutions,

b. Develop a electronic portal for the Public Prosecution.

c. Design and launch awareness campaigns in cooperation with the information centers and civil society organizations to fight crimes and increase the awareness regarding the role of Public Prosecution,

d. Develop cooperation with research and legal studies centers, and law schools.

5. Provide Necessary Buildings and Equipment in Cooperation with the Ministry of Justice

a. Work on providing appropriate offices for the PP in all governorates,

b. Work on providing a central headquarter to serve as the Public Prosecution and the various departments annexed to the AGO,

c Provide these offices with needed tools, equipment, and means of transportation.

6. Automation

a. Provide the needed computers, equipment, and connection tools to connect the Public Prosecution Offices with the courts and police in compliance with the plan of buildings provision,

b. Provide automation systems and software for the technical, financial, and administrative systems.

7. Activate the Enforcement of Criminal Judgments

Through the implementation of a number of needed procedures, namely:

a. Develop a special department for the enforcement of criminal judgments,

b. Develop a study on the procedures of enforcing criminal judgments to identify the obstacles facing effective enforcement, and submitting needed developmental recommendations,

c. Activate and develop the enforcement of judgments,

d. Coordinate with stakeholders related to the Justice Record .

Objective 4. Protection of Citizen's Rights and Fundamental Freedoms

The Public Prosecution plays a major role in protecting the rights of the citizens by providing legal guarantees for the accused / defendant during the course of investigation and trial, and through controlling the conditions of arrest and imprisonment of the accused. In this regard, the Public Prosecution will:

2. Activation and Development of Administrative, Financial, and Technical Systems in Cooperation with the Ministry of Justice

The process of developing financial and administrative systems of the Public Prosecution aims at enabling it to carry out its duties and responsibilities in an effective and efficient manner. This in return requires working on:

a. Updating and reviewing the organizational structure and job description for the existing and future staff to ensure effective performance,

b. Studying administrative, technical, and financial developmental needs for the cadre, and developing the principles and standards of performance evaluation,

c. Developing automation and archiving systems that ensure the provision of information and archiving of data, files, and documents,

d. Creating a developmental plan to upgrade the capacities and skills of Public Prosecution,

e. Establish and develop a specialized Financial and Administrative Department.

3. Provision of Needed Human Cadre in Cooperation with the Ministry of Justice

Completing the appointments of needed human cadre is one of the urgent needs to activate the work of the Public Prosecution through:

a. Carry out a needs assessment regarding the required human resource cadre,

b. Provide needed qualified technical and administrative cadre.

4. Upgrading the Skills and Capacities of the Human Cadre

The development of capacities of human cadre requires the drafting of a cohesive training plan to upgrade the skills of the cadre; this in return requires working on:

a. Identify areas of training and establish priorities,

b. Participate in the design and implementation of training programs in accordance with the law.

Objective 3. Strengthen and Empower Public Prosecution According to Law

The goal of empowering the Public Prosecution is primarily based on the improvement and development of the administrative and financial functioning of the PP in parallel with the development of its technical performance to assist it in playing its roles as assigned in accordance with the law. The proper financial, administrative, and technical systems constitute a direct guarantee to achieve the vision and strategy of the Public Prosecution, and a direct strengthening for the principles of transparency and accountability. To achieve this goal, and, to enable the Public Prosecution to carry out its tasks and responsibilities, efforts should be directed towards the following:

1. Strengthen Strategic Planning within the Public Prosecution in Cooperation with the Ministry of Justice

Strategic planning is vital to the work of the Public Prosecution towards investing, building and accumulating the efforts related to its development and improvement. Planning based on principles and criteria of strategy and developed in accordance with the policies and studied objectives would enhance the work of Public Prosecution and develop its function qualitatively. It would also gather the various unorganized efforts, provide a framework for them, and direct them towards a cohesive developmental process. The achievement of such planning requires:

a. Strengthening the concept of strategic planning within the Public Prosecution,

b. Institutionalizing work in strategic planning within the Public Prosecution through the establishment of a special unit for strategic planning and providing it with the needed cadre, techniques, and tools for following up on the development and implementation of PP required plans,

c. Participating in the development of policies and strategies related to the justice sector,

d. Developing and activating a Technical Office to carry out needed studies and surveys required to identify the developmental needs and provide planning required information and data.,

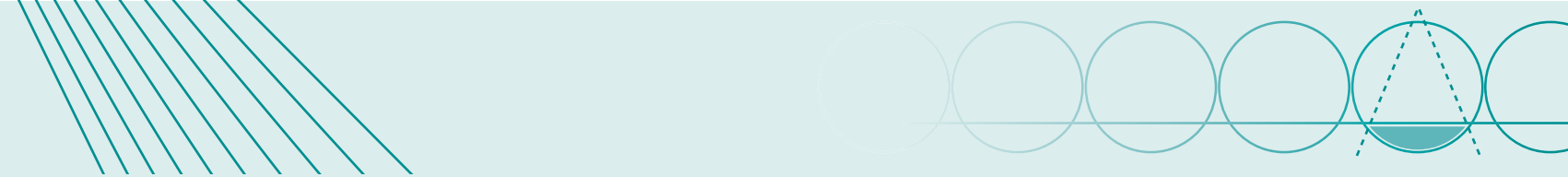

decisions on these files,

c. Increase the number of administrative staff working in the Public Prosecution offices,

d. Develop, modernize, and automate the case management system.

2. Enhance the Efficiency of Public Prosecutors

a. Increase the number of technical cadre at the PP,

b. Design the needed training programs in cooperation with the Judicial Institute,

c. Participate in regional and international exchange training programs,

d. Activate and develop the Technical Office at the PP,

e. Provide needed resources of information to develop and update the information of Public Prosecution members,

f. Strengthen the concepts of criminal justice and guarantees of a fair trial among the Public Prosecutors,

g. Qualify a specialized training cadre at the PP.

3. Enhance Oversight, Accountability, and Inspection Systems in Cooperation with the Ministry of Justice per Judicial Authority Law for 2002

a. Develop systems of monitoring and inspection at the Public Prosecution,

b. Increase the number of qualified inspectors,

c. Provide needed tools and means for monitoring and inspection,

d. Provide needed administrative cadre to support the functioning of the Inspection Department,

e. Issue an annual report on the inspection activities in the Public Prosecution,

f. Develop principles and criteria of performance evaluation,

in return requires designing joint awareness campaigns with other related justice institutions in order to communicate with the public, enhance its confidence, and achieve its support through:

- Design of programs related to the development of research skills, and studies specialized in the criminal justice.
- Development of orientation and awareness campaigns.

2. Participate in Reviewing, Evaluating, and Proposing Criminal Legislative Policies

a. Given daily work flow and duties of the Public Prosecution, a review of current regulations and policies is needed to disclose any shortcomings and deficiencies and develop proposed amendments. This also requires an ongoing effort in reviewing the current existing applicable legislation.

Objective 2. Ensure Fair, Speedy, and Just Investigations and Trials

The right of citizens to a fair trial is one of the fundamental human rights, and it is based on a set of elements that aim at protecting the rights of persons from the moment of their arrest, during their detention before bringing them to trial and, if prosecuted, and until the last stages of the trial. The violation of this right constitutes a concern to both the Palestinian Authority and Palestinian society since it represents a serious assault on the citizens' rights, and also contributes to the occurrence of various violations, including imprisonment and detention against the law. To improve the function of the PP in compliance with international standards to ensure fair trial and eliminate human rights violations, it is imperative to protect persons from any abuses or attacks on their basic rights or infringing on their rights in an illegal or arbitrary manner during their detention or trials. Pursuant to this, it is important to direct effort towards strengthening and enabling the Public Prosecution to take into account the principles and standards of fair trails, and work towards achieving them through the efforts outlined below:

1. Improving the Criminal Case Management

a. Develop statistical studies from the files of criminal investigation to determine the reasons of the delay in taking an action,

b. Develop appropriate solutions to accelerate the completion of the investigation and making

communication in the various fields of work towards rebuilding the bridges of trust and cooperation. Below are some of the most significant desired understandings:

A. The Supreme Judicial Council

- Understandings regarding mechanisms of work and cooperation regarding criminal cases.
- Understandings regarding automation programs, and links between the courts and Public Prosecution offices.
- Understandings regarding joint buildings and related projects.
- Understandings regarding joint training programs.

B. The Ministry of Justice and Ministry of Interior

- Understandings regarding issues that arise regarding the development and regulation of work processing.
- Understandings regarding the judicial police, the criminal lab, and the Justice Record.
- Understandings regarding forensic medicine.
- Understandings regarding the enforcement of criminal judgments and decisions

C. The Ministry of Interior

- Memorandum of Understating regarding the orders of bringing and transferring of witnesses and prisoners .
- Memorandum of Understanding to organize the relationship between the police and the Public Prosecution.
- Training of employees at the investigation offices.

D. Civil Society Organizations, Official and Private Media

Cooperation and coordination with CSOs, official and private media is one of the essential steps to strengthen public confidence in the role of the Public Prosecution in the justice sector. This

freedoms, and achieving four major objectives that include a number of subsidiary activities, which are designed to ensure the attainment of the above-mentioned strategic goals as follows:

- **First, the development of an integrated and harmonious relationship with the Supreme Judicial Council, Ministry of Justice, Ministry of Interior, and other related institutions**
- **Second, to ensure fair, speedy, and just investigations and trials**
- **Third, strengthen, and empower the Public Prosecution**
- **Fourth, the protection of citizen's rights and fundamental freedoms**

The Public Prosecution plan for the years 2008- 2010 was based on the above-mentioned objectives, following is a presentation of the plan.

The plan for the development of public Prosecution during 2008-2010

The plan for the development of the Public Prosecution was based on the above-mentioned pillars and objectives, and included a number of major and subsidiary activities that were designed to ensure the attainment of its objectives as follows:

Objective 1: Development of an Integrated and Harmonious Relationship with Justice Sector Institutions and other Related Institutions

One of the key factors in the success of Public Prosecution work and enhancement of its efficiency and effectiveness necessarily requires coordination and cooperation with the various official institutions of the justice sector on the premise of integration and continuous understandings regarding the performance of tasks and identification of duties, and avoiding the areas of disputes and differences as much as possible. These institutions include the Ministry of Justice, Supreme Judicial Council, and Ministry of Interior. It is also important to strengthen the relationship with civil society organizations, disseminate, and promote the concepts of criminal justice among the Palestinian public. Therefore, it is important to:

1. Develop Understandings with Related Institutions

Agreements must be reached so that the Public Prosecution can work towards overcoming obstacles and difficulties facing its relationship with partners in the justice sector to ensure the

8. A Public Prosecution that is capable of developing the needed developmental strategies and policies for the institution.
9. A Public Prosecution that maintains harmonious relations with the various justice sector institutions and civil society organizations.
10. A Public Prosecution that is able to review and develop criminal legislative policies.
11. A Public Prosecution capable of following up and monitoring the enforcement of criminal judgments effectively to ensure rule of law and protection of citizens' rights.
12. A Public Prosecution that is capable of representing the Palestinian Authority and defending it competently in government cases.
13. A Public Prosecution that is capable of developing the foundations of Arabic, regional, and international cooperation with counterpart institutions in the justice sector.
14. Upgrading the technical and administrative performance of the institution, and strengthening its institutional capabilities.
15. Strengthen accountability, transparency, monitoring and internal inspection procedures.
16. Develop and modernize the criminal case management system at the Public Prosecution.
17. A Public Prosecution that is capable of contributing to the revision and implementation of the policies and strategies related to the development of the justice sector.

While developing this strategy, special focus was paid on supporting the institutionalization of the Public Prosecution, strengthening the accountability and transparency in its functioning, achieving its independence, and improving the criminal case management processing. The intent of this focus is to assist successful justice sector reform, strengthening the role of Public Prosecutors in supporting the national reform efforts, creating an appropriate environment for the criminal investigation, improving human rights and rule of law, ensuring fair trials within a reasonable timeline, and protecting society from the prevalence of crimes.

The strategic vision of the developmental plan for the Public Prosecution is based on the achievement of criminal justice, supporting rule of law, protecting human rights and fundamental

In this regard, it is important to work on a comprehensive plan that is coherent with the other justice sector institutions, taking into account the necessity of carrying out this work within a framework of cooperation, coordination, and common understanding of the authorities and jurisdiction of each entity. Therefore, a plan for developing the Public Prosecution during the years 2008 -2010 was recently developed in line with the above- mentioned directives, and in compliance with the Palestinian Reform and development Plan for 2008-2010.

OUR VISION OF WORK DURING THE NEXT THREE YEARS (2008–2010)

Within our efforts towards achieving the desired objectives, a strategy for developing and improving the Public Prosecution during the next three years was recently developed; it included the major areas that aim at enabling the Public Prosecution, strengthening, and improving its capacities.

This strategy is based on achieving the following fundamental objectives:

1. A Public Prosecution that is capable of carrying out its duties and responsibilities in an efficient, impartial, and expedited manner.
2. A Public Prosecution that is capable of implementing and assuming its jurisdiction independently from any external influences.
3. A Public Prosecution that is able to gain public confidence in its representation of public rights.
4. A Public Prosecution that is able to promote respect for human rights and protects fundamental freedoms.
5. A capable and qualified Public Prosecution that is trained and qualified to assist in the development of a working environment that is appropriate to accelerate the completion of investigations and case processing (offices, automation, tools of communication and transportation).
6. A Public Prosecution that is capable of monitoring the implementation of law at the various rehabilitation and reform centers, in addition to disclosing and treating any weaknesses in these centers.
7. A Public Prosecution that is able to address the various types of corruption cases.

INTRODUCTION

Public Prosecution is one of the key justice sector elements, and essential to criminal justice in particular, given that it is the authorized entity delegated by the law to file criminal cases and represent public defendants. It is also the authorized entity for prosecuting offenders and criminals and bringing them to justice through deterrent punishment. Due to the fact that the Palestinian community yearns to live in an atmosphere where justice prevails, and due to the will of the Palestinian Authority towards promoting and encouraging respect of human rights and fundamental freedoms without discrimination based on sex or religion, and in compliance with international standards of criminal justice that significantly includes: equality before the law, presumption of innocence, the right to a fair trial and public hearing before an independent and impartial court. Since there is still a gap between these standards and reality and in light of the fact that justice administration should be based on the guidance of those standards, all efforts should be leveraged towards transforming these standards into tangible realities.

Prosecution members play a crucial role in the administration of justice and prevention of crimes in Palestinian society. The governing rules of their performance should promote respect for the above-mentioned criminal justice standards. Such an objective can only be achieved by developing, enabling, and strengthening the institution of the Public Prosecution and ensuring the provision of needed tools to its members, improving its work methodology, and working on enhancing the technical and legal education programs that enable the Public Prosecution to carry out its duties efficiently and effectively.

Improving victims' access to criminal justice, treating them fairly, recompensing, and assisting them are among the major cornerstones for instilling justice in Palestinian society, and this is only achievable through strengthening the efficiency of Public Prosecution systems, enabling its members, and ensuring their impartiality—as well as ensuring the fairness of adopted criminal procedures.

Despite the importance of recent developments in Public Prosecution regarding the activation of criminal justice, with a special emphasis on achieving expedited and fair trials, there are still higher expectations. The Public Prosecution needs further enhancement to its capacity in prosecuting criminals, protecting human rights, ending violations, protecting public funds, accelerating litigation proceedings, and strengthening the principles of accountability and transparency.

JUSTICE SECTOR STRATEGY

Strategy for the Development of the Public Prosecution

“Puplic Perosection is the Guardian of Criminal Justice”

c. Develop an electronic portal for the ministry,

d. Design and publicize forms for re-trial petitions, in addition to petitions related to order- in writing cassations, certificates for arbitrators, and legal translators,

e. Launch public awareness initiatives in cooperation with the information centers and civil society organizations,

f. Improve cooperative relations with legal research and studies centers, as well as law schools,

a. Identify and compile various related legislation,

b. Review the content and policies,

c. Propose amendments.

7. Activate Means of Alternative Dispute Resolution

a. Work towards institutionalizing the means of alternative dispute resolution through developing proper regulations, directives, and mechanisms

b. Upgrade the capabilities in the field of arbitration through developing proper training programs

c. Develop understanding with related stakeholders

d. Conduct outreach initiatives and campaigns that aim at promoting the concepts of alternative dispute resolution

e. Draft the Mediation Law

8. Enable Citizens to Access Information

This activity supports the ministry's efforts toward building bridges of communication with the citizens and allowing them to access required information at the ministry, as well as educating the public about necessary information and updating them with regards to ministry activities, directives, and orders related to the accomplishment of certain public services, in addition to other activities.

On the other hand, it is important for the ministry to publicize and provide needed legal information related to the performance of the ministry within the justice sector. This information includes the publication of various research and studies, statistics and reports, legislation, and other needed information regarding its performance. Therefore, the ministry will work on:

a. Developing a vision for the establishment of a special Information Center within the ministry,

b. Strengthening cooperation with the private and public media institutions,

2. Activation of the Complaints System

This system will be developed as a pilot for the ministry to receive citizens' complaints, which can be extended to other ministries. It requires:

a. Development of a complaints system that is based on a model standard basis;

b. Provision of qualified personnel and equipment.

3. Establishment of the Human Rights Unit

a. Development of a program describing the work to be performed by the unit,

b. Provide needed qualified personnel and equipment.

4. Establishment of a Gender Unit

a. Development of a program describing the work to be performed by the unit,

b. Provide needed qualified personnel and equipment.

5. Activation of the Ministry's Inspection on Reform and Rehabilitation Centers

This can be achieved through working in accordance with a program that aims at achieving monitoring and control over the legal status of prisoners and detainees, as well as finding more information on the health conditions of detainees. This work will involve constantly monitoring the violations taking place and submitting needed recommendations to related decision makers. To achieve this, the ministry will work on:

a. Activating the Inspection Unit at the reform and rehabilitation centers;

b. Providing needed personnel, resources, and equipment.

6. Reviewing Legislation Related to Citizens' Rights

Working on the development of principles of human rights necessarily requires reviewing the foundations and policies contained in the related legislation and laws, and developing these laws in compliance with modern international standards. Therefore, it is necessary to carry out the following:

authentication of related conventions and agreements, and joining international and regional platforms that focus on protecting human rights and fundamental freedoms. Others areas of focus are detailed below:

1. Improve Public Services

Working towards improving the services aspect and ensuring the provision of these services in an effective and timely manner is one of the objectives that the Ministry of Justice is targeting, given its direct impact on creating a positive environment in the relationship between the citizen and the state that is based on the respect and dignity of citizens. In this regard, the Ministry of Justice is carrying out the following:

a. Modernizing the justice record system based on the principle that the citizen is innocent until proven otherwise in accordance with the law. This in return requires:

- Reviewing the existing system to ensure the provision of services in a proper and timely manner so that human rights, guaranteed by laws and the Constitution are not violated;
- Developing needed understandings between the Ministry of Justice, the Ministry of Interior, and the Attorney General to create a suitable environment to ensure the proper functioning of the updated system;
- Equipping a proper space to serve as a center for processing and issuing needed authenticated certificates;
- Providing qualified personnel and providing the necessary space.

b. Improve services provided to the public regarding authentications, in addition to arbitrations and translation licensing, issued by the Ministry of Justice in terms of:

- Establishing specialized technical committees;
- Accelerating the completion of needed applications and deeds;
- Providing the needed qualification and training;
- Introducing automated systems at work, within the anticipated pilot nucleus e-government project.

3. Provision of Needed Qualified Personnel

Completion of the process of recruiting cadres to carry out the responsibilities of the ministry and its duties is one of the most urgent requirements, to be completed through:

a. Development of a special needs assessment study regarding personnel cadres,

b. Provision of qualified human resources.

4. Upgrading and Developing the Capacities of the Human Hesources

The development of human resource capacities requires the development of a cohesive integrated training plan and work on:

a. Identifying areas of training and priorities;

b. Designing and implementation of training programs.

5. Provide Needed Buildings and Equipment

Efforts in the area of facilities include:

a. Adoption of the building plan for the courts, Public Prosecution, and other justice institutions,

b. Provide needed financial support to implement the plan.

6. Automation

Efforts in the area of automation will include:

a. Automation of financial and administrative systems and procedures,

b. Electronic link between justice institutions and its administration,

c. Provide needed software.

Objective 4: Protection Of Citizen's Rights And Fundamental Freedoms

The Ministry of Justice plays a key role in protecting the rights of citizens through the development of work in the following directly related fields: documentation of violations, ratification and

the Palestinian Reform and Development Plan for 2008- 2010

b. Establish/develop the concept of strategic planning within the ministry and follow up on its implementation,

c. Investment, building upon previous efforts, particularly the concepts that were developed by the Steering Committee for the Development of Judiciary and Justice which was formulated by a presidential decree in 2005,

d. Institutionalize strategic planning at the Ministry of Justice by establishing the Strategic Planning Unit and providing it with the needed cadre of personnel and techniques that are useful to the development and implementation of needed plans in accordance with the Palestinian Development and Reform Plan for 2008 -2010,

2. Activation and Development of Administrative, Financial, and Technical Systems

Development of financial and administrative systems in general, and at the Ministry of Justice in particular will enable it to carry out its duties and responsibilities in future stages including the implementation of development projects and proposed programs. Activities in this area will include:

a. Update and review job descriptions, the organizational structures of current and future staff, and cadre of professional staff needed to ensure effective performance,

b. Study the administrative, financial, and technical development needs of personnel, and establish baselines for performance standards and evaluation,

c. Develop automation and archiving systems to ensure the provision of information and archiving of data, files, and documents,

d. Formulate a development plan that aims at upgrading the capacities and skills of the ministry in terms of infrastructure, personnel, and systems and regulations,

e. Develop needed administrative and financial regulations and systems,

3. Establishment of the Criminal Lab

a. Develop needed understandings between the Ministry of Justice and the Ministry of Interior, in accordance with the recommendations of the Jericho workshop held in July 2005 (organized by the Steering Committee for the Development of Judiciary and Justice), and in accordance with the decisions issued by the Council of Ministers in this regard,

b. Work on finding and providing an appropriate space to serve as a headquarters of the lab,

c. Provide the lab with needed equipment and a qualified cadre of staff,

4. Establish and Operate the Judicial Police

a. Develop needed understandings between the Ministries of Justice and Interior, in line with the recommendations of the Jericho workshop, and in response to the decisions of the Council of Ministers regarding this issue,

b. Work to create and provide a suitable location to serve as a center for the force,

c. Provide needed equipment and qualified personnel,

Objective 3: Strengthen, Support, and Empower the Ministry of Justice to Improve Its Services and Efficiency According to the Law

The goal of empowering the Ministry of Justice is primarily based on the improvement of its administrative and financial performance, in parallel with its technical development, to succeed in achieving its mission. Administrative regulations and sound financial systems are seen to be direct guarantees to achieving the ministry's vision and strategy. The ministry will also promote a foundation of work accountability and transparency. Enabling the ministry to carry out its duties requires directing efforts towards the areas outlined below:

1. Strengthen Strategic Planning within the Ministry

Actions to strengthen strategic planning will be:

a. Strengthen the government's orientation toward reform through participation in promoting

a. Submission of legal reviews and comments on draft bills,

b. Preparation of draft laws,

c. Strengthening of the regular publication of valid and ratified legislation,

d. Reviewing the legal framework of the justice sector,

e. Developing a list of needed legislation per priority,

f. Participating in developing and implementing the National Legislation Plan related to the justice sector.

Objective 2: Ensure Fair and Just Trials

Sound reform policies, which aim at enabling citizens to achieve fair trials, depend on strengthening and enabling the Ministry of Justice through the following activities.

1. Judicial Training Institute

a. Find and provide a proper space suitable for serving as a temporary headquarters for the institute,

b. Provision of needed equipments and tools,

c. Development of the needed legal framework appropriate to establishing the work of the institute,

d. Development of the basic administrative/organizational structure.

2. Activation of the Institute of Forensic Medicine

a. Develop needed understandings between the Ministry of Justice, the Ministry of Health, Al-Quds University, and Al-Najah National University to organize and develop the work of the institute,

b. Work on creating and providing a proper space to serve as principle headquarters of the institute,

c. Provide and equip the institute with qualified human resources and needed materials ,

C. The Ministry of the Interior

- A special understanding on the establishment and activation of the Justice Record to enable the public to obtain required services in a timely and efficient manner, thus alleviating the suffering of citizens seeking necessary documentation, minimizing procedures, facilitating processes, and guaranteeing that citizen's legal rights are not violated.
- Establishment of the criminal lab/s to improve procedures for collecting evidence and criminal information. This will speed up the litigant process.
- Work on the formulation of the Judicial Police Force, in accordance with cabinet decision No.99 (2005) that calls for the formation of a Judicial Police Force to provide protection for the courts and court personnel, and facilitates the transfer and protection of prisoners and detainees to and from the courts.
- Contribute to the follow-up on cases involving charitable and civil society organizations in order to ensure their rights are protected as guaranteed by the constitution and laws.

D. Ministry of Health

Develop memorandum of understanding with the Ministry of Health to establish a central Center for Forensic Medicine, strengthen the basis of operation and coordination between the Ministry of Justice and the Ministry of Health in terms of developing forensic medicine, and follow up on administrative technical issues.

E. Civil Society Organizations/Civil and Official Media Institutions

Increase the level of cooperation and coordination with civil society organizations and official and private media by designing joint programs that aim at raising public awareness, provide information on the roles of public and private institutions operating in the justice sector, and explain the mission of the ministry and the government's agenda, in addition to other related areas of cooperation.

2. Developing the Legislative Plan of the Justice Sector

Efforts to develop justice sector related legislation will include:

1. Completion of Agreements with Relevant Institutions

Agreements must be completed so that the ministry can overcome the obstacles and difficulties it faces in relationship to counterparts working in the justice system, ensuring connectivity and cooperation in all scopes of work which will rebuild bridges of trust and cooperation. Some of the prominent agreements include:

A. Supreme Judicial Council

- Cooperative understanding on the development of judicial training infrastructure, specifically the creation of a well-equipped institute (i.e., Judicial Training Institute) and development of the administrative structure governing judicial training. In addition, completion of the necessary legal framework to define the institute's work and provide needed financial and logistical support to carrying out its duties by developing training requirements, such as internal outstanding and regulations, developing needed curricula, and providing a qualified cadre of instructors and staff.
- Developing cooperative understandings on court administration in accordance with the appropriate legal and agreed-upon formulas to ensure progress of work and improve staff performance, without being inconsiderate to the nature and objective of this administration.
- Developing cooperative understandings regarding continuous communication mechanisms between the Supreme Judicial Council and the Ministry of Justice, in line with judicial independence and addressing various judicial needs, with the Ministry of Justice serving as a link between the executive and judicial branches.

B. Public Prosecution

Develop needed understandings regarding supporting and strengthening the Public Prosecution by meeting the various needs required to improve its general functioning, strengthening its presence in the West Bank, and improving its technical and administrative capacities in particular.

In support of these pillars, we have developed the following four strategic objectives the ministry will work to achieve during 2008–2010 :

- **First, develop an integrated and harmonious relationship with the justice sector institutions and other related institutions**
- **Second, ensure fair and just trials**
- **Third, strengthen, support, and empower the Ministry of Justice**
- **Fourth, protect citizen's rights and fundamental freedoms**

The ministry's action plan is based on these four objectives, and includes a number of major and subsidiary activities which are designed to ensure that key strategic goals are achieved. This action plan is presented below.

Ministry of Justice Action Plan 2008–2010

The strategic vision for developing the Ministry of Justice represents achieving legal stability, strengthening rule of law, and preserving the fundamental freedoms and rights of the citizen by achieving the four major objectives as described below.

Objective 1: Develop an Integrated and Harmonious Relationship with the Justice Sector Institutions and other Related Institutions

One of the most important factors leading to the success of various institutions in effectively serving the justice sector is the level of integration and coordination of activities. According to preliminary understandings, the Supreme Judicial Council, the Attorney General's Office, and the Ministry of the Interior will continue to coordinate their duties and responsibilities, thereby avoiding impediments that previously hindered the development of the justice sector. It is vital to move forward with these cooperative understandings and evolve toward institutionalizing these relationships—given the significance of achieving complementary efforts in working with the various related entities, and in line with the requirements of the current phase and positive climate that prevails. Therefore, it is necessary to work on:

- Participate in developing and improving the environment needed for training and qualifying judiciary members and administrators through the activation of the Judicial Institute,
- Increase the institutional capacity of the ministry to more efficiently and effectively carry out its required responsibilities to the justice sector ,
- Work on developing foundations for establishing cooperation with justice sector counterpart institutions on the greater Arab, regional, and international levels,
- Develop and further relationships with civil society organizations, with a special emphasis on institutions that work with the justice sector,
- Develop the Human Rights Protection Program at the ministry,
- Realize the role of the ministry in reviewing and disseminating legislation,
- Strengthen criminal justice by developing the Institute of Forensic Medicine and establishing a criminal lab,
- Establish and institutionalize the judicial police,

To achieve the above-mentioned goals, the ministry developed its strategy in accordance with international best practices and standards that guarantee sustainability and institutionalization, and in compliance with the national policies adopted by the government.

In order to strengthen the ministry's role in supporting national reform efforts, particularly in the justice sector, and create a proper environment to encourage investment and economic development, we have emphasized the following issues (pillars) as especially significant to the development process:

- Support standards and foundations of judicial independence,
- Enhance accountability, integrity, and transparency,
- Strengthen public confidence in the functioning of the justice sector,
- Develop the institutional capacity of the ministry,

INTRODUCTION

The Ministry of Justice, as a representative of the Executive Authority in the official justice sector, is responsible for promoting good governance in terms of rule of law, transparency and responsiveness, participation, equity, effectiveness and efficiency, accountability, and strategic vision in all its working aspects. The ministry has worked to develop a strategic vision for its further development in compliance with both the government's vision and reform directives and in accordance with the Mid-Palestinian Reform and Development Plan for the years 2008–2010.

The ministry prepared this plan and used it as the basis for identifying developmental activities. This strategy is primarily based on a concept that supports judicial independence, ensures its integrity and impartiality, respects rules and judgments, and works towards supporting the judiciary with available resources, in accordance with the ministry's view that an independent, fair, and effective judiciary reinforces and strengthens the foundations of justice and establishes the backbone of good governance.

OUR GUIDING VISION DURING THE NEXT THREE YEARS (2008–2010)

To achieve the desired objectives, work was recently carried out to develop a strategy for the Ministry of Justice for the next 3 years. The strategy includes work on main areas that aim at enabling the ministry to improve its function within the formal justice sector. This 3-year strategy focuses on achieving the following goals and guidelines:

- Avoid areas of discrepancy as much as possible, focusing on areas of consensus and agreement with the various justice sector pillars and stakeholders,
- Maintain continuous coordination and establish needed understandings for working with the Judiciary and other justice sector governmental institutions ,
- Continue and/or initiate new areas of work at the ministry in line with its goals and objectives
- Assist in the development and implementation of policies and strategies related to the strengthening and development of the justice sector,
- Improve the ministry's public services, such as through establishing and organizing the Justice Record, and improving authentication services, licensing, and other public services ,

JUSTICE SECTOR STRATEGY

Strategy for the Development of the Palestinian Ministry of Justice

"Justice as then Basis of Good Governance"

Accordingly, the Council will carry out continuous developmental efforts towards improving the Council's facilities and services that are directly related to the public, such as:

a. Completing the modernization efforts of the Notary Public Departments.

b. Upgrading the civil enforcement systems (Enforcement Departments).

b. Carrying out public awareness campaigns that address governmental institutions, Civil Society Organizations, and the public and provide information on the judiciary in a simple way to support the efforts of strengthening a timely and transparent litigation process.

c. Strengthening the relationship and channels of communication between the media and civil society organizations, given the importance of dialogue in supporting policy formulation, development, and implementation of reform policies of the judicial system, and promoting awareness among citizens on the importance of supporting the development of the judiciary.

d. Developing the methods of publication and dissemination of judicial information through publicizing judicial decisions through traditional or automated dissemination to ensure regular communication between the judiciary and the public.

The formulation of the basis for deriving legal principles and decisions that are approved by the High Court and publicizing them by the Council will assist in improving the quality of judgments and decisions issued. It will also assist the judges at the first level courts in avoiding the repetition of the same mistakes committed during the consideration and judgment of the cases, which will reduce the number of cases brought to appeal for the same reasons and will at the same time enrich the legal thinking of the judges, lawyers, and judiciary employees who serve in this profession.

The Council will create and encourage the Technical Office to conduct scientific research and studies by:

a. Providing the office with needed qualified staff.

b. Issuing periodic judicial opinions that contain judicial judgments and principles.

c. Establishing a central automated judicial database that contains the various judicial judgments and rulings in the courts.

2. Improve Public Judicial Services

The Council has begun the process of improving its services provided to the public through upgrading the Ramallah and Nablus Notary Public Departments. Efforts towards upgrading other locations are ongoing. These improved services in terms of location, procedures, and systems, and equipment, have significantly helped to improve the relationship between the public and the judiciary.

7. Creating an Adequate Litigation Environment

Management of the court buildings and the various departments included within the courts is a significant challenge in improving the functioning of the judiciary both quantitatively and qualitatively. Facilities represent a key manifestation of justice in terms of structure, accessibility, size, comfort, and security. We will be working to:

a. Assess the status of the current buildings and their needs,

b. Develop plans for expanding and developing the existing buildings,

c. Establish and rent new courts to meet the needs identified by the assessment,

Objective 4. Protect Human Rights and Freedom

Educating citizens with respect to the role of the Judiciary Authority and its responsibilities in the litigation process contributes significantly to increased public awareness on the importance of the judicial system in protecting rights and achieving justice. It will also help support efforts to preserve the independence of judiciary, legal rights, litigation rights, and the rights of citizens and their fundamental freedoms.

In addition to raising awareness through outreach campaigns, efforts will include adding additional mechanisms that enhance communication between the public and judiciary, enabling the citizens to obtain needed information smoothly and easily, and communicating with citizens particularly in terms of complaints or grievances and observations arising from daily contact with the courts.

The improvement of services provided to the public in their daily interactions with the judiciary is a key issue towards rebuilding the public confidence in this system and strengthening the basis of respect for citizens rights. Therefore, it is important to:

1. Raise Public Awareness on the Importance of the Judiciary and its Role in Ensuring Rights and Justice

Some of the appropriate mechanisms are:

a. Enabling citizens to access needed judicial information.

5. Developing and establishing a Judicial Information Center

One of the key ways to improve the judicial system is to provide its personnel with access to needed information in a timely manner. In this context, judges must possess sufficient knowledge and expertise in various fields, which implicates the need for a centralized legal reference source that provides needed information and resources both for judges and for others in the legal community to obtain judicial information in the appropriate shape and vision as seen by the judicial institutions. A central judicial information center will be developed to provide needed information in printed and/or electronic form.

The proposed information center impacts the development of skills and improved levels of performance and services. Towards achieving this, the Council will:

a. Create theTechnical Office at the Council to produce legal judgments electronically and in hard copy and conduct legal research.

b. Provide the needed qualified staff.

c. Work on establishing a modern advanced legal library.

d. Establish a Center for Strategic Judicial Studies.

6. Automating Courts and Managing Case Files

The Council will direct efforts towards automating procedures and managing case litigation. In this context, the first phase of automation was completed through the development of the first version of "Mizan" software for managing and registering case files. However, efforts are still ongoing towards upgrading this version of software to be able to function on the courts' electronic network, which will be improved to connect the various courts with each other electronically. Many financial and administrative processes and functions will also be automated. The most significant activities to be implemented are:

a. Complete the electronic connection of the various courts with each other.

b. Control and follow up on the attendance of employees electronically.

c. Develop and install the new updated version of "Mizan" case management software.

Burdening the judicial cadre in many administrative and daily tasks leads to weakness in technical implementation. Therefore, the Council will work on establishing a Court Administration Department that falls under the Council's direction and aims at facilitating the courts' financial and administrative issues.

The Court Administration Department is the first and most important department in the judicial system since it monitors proper financial and administrative procedures in the judicial system and its various departments. The Department is headed by a judge and includes a Deputy Director who is also a judge, the General Director of Administrative and Financial Affairs, and the Director of the IT Department. This department will develop annual plans; identify needs for implementation; develop the judiciary's budget; identify the logistical needs of the courts; improve and administer human resources, financial, and administrative affairs; and regulate case management. Some of the necessary activities for achieving these objectives are:

a. Modernize the financial and administrative systems of the judiciary, and identify its developmental requirements.

b. Develop an organizational structure for the Court Administration Department.

c. Appoint a Director of the Court Administration Department.

d. Develop needed legal regulations to organize the work and function of the Court Administration Department.

4. Supporting and strengthening strategic planning at the Supreme Judicial Council

Strategic planning is a real necessity in the Supreme Judicial Council since it is the main tool for the development and modernization process in the judiciary. Accordingly, the Council will:

a. Activate the Planning Unit and Project Management Department, and provide the department with the needed resources.

b. Create the judiciary's developmental plans.

c. Design the projects that are needed to implement the judiciary plans, and follow up on the implementation of these plans.

d. Monitor and evaluate the performance of the projects.

1. Adopting an Integrated and Appropriate Organizational Structure for the Judiciary

The adoption of an integrated and proper organizational structure aims at ensuring the development of a structure for the judicial system that is capable of carrying out its required responsibilities in an effective manner and achieving the goals which are based on improving the quality of judicial services provided to the public. Performance will be improved by:

a. Reviewing the compatibility of the current structure, comparing it with the current and future status, and developing needed recommendations.

b. Redistributing the available staff in accordance with the vision of structural development.

c. Filling vacant positions and appointing new staff based on vacancies.

d. Creating a system of staff incentives.

2. Forming the General Secretariat of the Supreme Judicial Council

The General Secretariat provides the Council with needed logistical support in terms of sending invitations and preparing for the Council's meetings, and following up on the recommendations of the meetings. It also follows up on judges' affairs and files. It is anticipated that the department will expand to include an advanced developed Secretariat General to support and follow-up on the functions of the Council and a specialized unit that follows up on the judges' affairs. In this context, the Council must work to:

a. Provide needed qualified staff.

b. Review legal framework regulating the functions of the Secretariat.

c. Establish a special office in the Chief Justice's Office.

d. Encourage a sufficient number of competent specialized advisers to serve in Chief Justice's Office

3. Establishing a Court Administration Department

The separation between administrative and technical work is one of the most significant means to ensure the success of both activities equally and enable the judiciary to administer justice.

- The Commercial and Civil Procedures Law to simplify the procedures, develop and activate judicial notifications, and strengthen the role of the judge in controlling the case proceedings and accelerating the disposition of cases.
- The Formulation of Regular Courts Law to eliminate three-judge panels that are currently operational in the First Instance Courts for civil cases.
- The Criminal Procedures Law.
- The Evidence Law, in addition to another package of legislation related to accelerating case processing.

b. Preparing and reviewing a series of regulations (by-laws) related to the improved functioning of the newly-established courts and departments.

Objective 3. Empowering the Judiciary to Develop Its Capacities and Improve Its Services Under the Law

The goal of empowering the judiciary is primarily based on developing the administrative and financial functions in parallel with the technical development of this system, since proper sound management is considered to be a major factor for the success of the judiciary in its mission, strengthening the foundations of accountability and transparency.

Although the judiciary must focus on the case which is the main element in the litigation process, proper court administration is one of the most significant issues facing the judiciary. This issue requires the establishment of a special Court Administration Department that focuses on separating administrative functions from judicial actions. This will allows the judiciary to focus on technical issues without getting involved in administrative and management concerns that are burdening the system and reducing its efficiency.

In addition, strengthening strategic planning within the judiciary will assist in improving its performance. The planning unit will be responsible for periodic review and evaluation of current activities to identify weaknesses and make recommendations. Finally, there is a need to improve court facilities in terms of equipment, buildings, improving public services, and continuing the automation of court procedures. In order to achieve these objectives, the Council plans on:

b. Reforming the Disciplinary Council.

c. Drafting a special program and implementation plan for judicial inspection in Palestinian courts, and monitoring its implementation.

d. Improving the skills of personnel serving in the Judicial Inspection Department through the provision of needed expertise and training.

e. Establishing a special committee for developing the Code of Judicial Conduct.

4. Establishing a Special Quality Assurance Unit at the Court Administration Department

Upgrading human resource capacities and performance quality requires the establishment of a unit specialized in supervising and measuring the quality of performance to ensure the proper implementation of work proceedings and procedures within the courts and service delivery to the public. This process aims at ensuring the compatibility of procedures with the requirements of applicable work procedures, regulations, and directives, as well as evaluating the performance of court administrators towards developing performance standards, upgrading quality and efficiency, and submitting needed developmental recommendations. To achieve this goal, it is important to work on:

a. Developing and designing the unit's processes and procedures.

b. Providing the unit with needed qualified staff and resources.

c. Developing regulations for the unit's work.

5. Reviewing a Package of Judiciary-Related Legislation

The various laws and regulatory by-laws will be reviewed in terms of their coherence and to identify any weaknesses and contradictions within the legislation and policies contained therein. The legislation will be assessed with respect to its effectiveness in improving the performance of the judiciary and achieving a fair, just, and equitable trial. To that end we must work on:

a. Reviewing judiciary-related legislation which will result in a set of amendments and proposed bills. Specific legislation to be reviewed includes:

main elements of judicial work, since they review and judge cases in accordance with applicable laws and regulations and develop the judicial judgments, which are considered to be the absolute abstract of judicial work as a whole and an indicator of prevailing justice trends for litigants.

Given the nature of judicial work in terms of the need for accuracy and sensitivity, efforts should continue to be made to provide the sufficient number of judges, improve their skills, and enhance their knowledge. They should have increased access to information and resources to improve analytical skills, logic, and legal knowledge to provide practical solutions to disputes.

This requires upgrading the skills of other individuals and administrators serving in the judiciary through the provision of needed legal knowledge and skills to achieve proper and sound case management.

Therefore, the Council will work on:

a. Designing training programs for each personnel category based on a needs assessment. The needs assessment will produce a training plan to improve the performance of each category of judiciary personnel.

b. Coordinating the efforts of judicial training between the Supreme Judicial Council and the Palestinian Judicial Institute in terms of designing and implementing training seminars that are developed in accordance with plans and timetables.

3. Strengthening Accountability and Oversight Systems

Increasing the effectiveness, integrity, and neutrality of the judiciary can only be achieved through an efficient inspection system provided with the needed equipment and staffing, in addition to a special system that aims at achieving accountability and oversight of judicial performance to ensure a fair litigation process in the courts.

Therefore, the Council is directing efforts towards reviewing the Judiciary Law and inserting needed new amendments such as:

a. Creating the Judicial Inspection Department and providing it with the needed staff and equipment.

an important concept at the core of case management based primarily on the early control and intervention in case procedures with the aim of directing the case. Involved parties, including legal representatives and court personnel, are guided towards completing the required procedures within a designated timeframe to dispose the case and prevent the backlog of cases to the extent possible.

c. **Modernize and developing the Notifications Department** and related services considering that judicial notifications play a major role in case delay. The current notification system lacks modern methods of notification and requires improvement.

d. **Increase the number of judges** assigned in accordance with the requirements and burdens of cases in each court.

e. **Reconsider the system of three-judge panels** used in civil cases before First Instance Courts and remove the court's competence as an Appellate Court.

f. Study the possibility of specialization in adjudicating cases, particularly in traffic cases.

g. Provide a **safe and secure transfer of documents for cases** under review, particularly when transferring case files from one court to another.

h. Establish **a special system for filing and organizing** case documents and attachments.

i. Work with related stakeholders on developing and improving the specialized municipal and traffic courts, and direct efforts towards:

- Identifying human resources and other needs of the courts
- Increasing the number of judges to review these cases
- Reviewing the legal framework that organizes the work processing of these courts to suit and meet the jurisdiction

2. Upgrading the Skills and Capacities of Judges and Administrators

The development and upgrading of the judiciary is not complete without focusing on all the human resources who are implementing the various activities of the judiciary. The judges are the

problem is further exacerbated by the burden on the judiciary of thousands of traffic cases that consume inordinate time and effort and the communication challenges among Palestinian cities resulting from the occupation.

The Council is directing its efforts towards improving the case management systems in the courts to incorporate recent updates and newly adopted mechanisms of implementation. The Council is also introducing the concept of identifying needed documents and evidence in judicial performance as a main tool for follow-up work and is working to minimize litigation procedures as possible.

The reduction of judicial backlog requires a focus on the idea of establishing a specialized judiciary in terms of developing specialized courts to review and adjudicate specific types of cases such as those related to traffic violations, labor issues, and irregularities and breaches of municipal systems. Therefore, the Council will work to complete the following activities:

a. Complete a study of the current reality of **judicial case backlog** to identify the reasons behind the accumulation and backlog of civil and criminal cases and a study of pending cases including recommendations to reduce backlog. The studies will take into consideration the fact that accumulation of cases is not necessarily attributable only to the slow litigation process while disposing the cases, but also to other reasons that will be identified and addressed.

b. Develop appropriate solutions to speed up the litigation of cases and prevent future accumulation of cases. These solutions may include developing a **unified case management** system and creating a department that assists in establishing and enhancing the concept of case management. The department will seek to minimize the administrative and judicial procedures that may delay decision making, such as where a competent judge must postpone a trial several times until the various needed documents and procedures are completed[1]. There is

[1] Case management is based on four major elements, which are:
1. Early judicial intervention, which involves setting definite timing for each procedure of the case, monitoring these procedures, and warning in cases of non-compliance with the sequences.
2. Continuous judicial control in terms of setting specific timing for the incoming procedures, monitoring them, and identifying the consequences resulting from non-compliance, in addition to developing a short-term schedule which means scheduling subsequent actions within the scope of urgency and necessity, or as procedures of a stage are monitored.
3. Assistance to the parties to submit their required evidence before proceeding with the litigation.
4. Setting realistic time periods for the completion of the procedures when scheduling different procedures and assessing the time needed to complete the required actions and procedures.

2. Reaching understandings with the related institutions without creating any inconsistency with respect to the philosophy of judicial independence so as to determine the basis for work and communication with each of the following groups:

a. Executive Authority (the Ministry of Justice, Ministry of Labor, Office of Attorney General, Ministry of Local Government, Ministry of Social Affairs, etc.)

b. Legislative Authority

c. Bar Association

d. Palestinian law schools to develop programs that aim at training future judges, including:

- Develop qualifying curriculums to be adopted for the preparation of law students
- Focus on improving the language skills of law students
- Encourage the top tier and honor graduates in secondary and law schools to enter the legal profession and then the judicial bench

e. Civil society organizations working in the field of human rights, and official and non-official public news organizations

Objective 2. Ensure a Fair Trial

Proper and sound reform policies, which aim at enabling the public to achieve justice, are mainly based on strengthening and empowering the judiciary through:

1. Improving Case Management and Reducing Delay

Achieving justice in a reasonable time and without delay is considered to be a fundamental objective that each judicial system seeks to achieve to enhance citizens' confidence in their national judicial system and pursuant to the principle that "delayed justice is a denial of justice."

Those familiar with the Palestinian courts realize the extent of the backlog of civil and criminal cases and files. In large part, the overload is due to factors such as weakness in the judicial cadre; improper application of procedures, especially judicial notifications; a decrease in the efficiency of the Public Prosecutors; and a weakness in the litigants or their representatives. The backlog

The Judiciary Development Plan was based on the above-mentioned four pillars, and included a number of major and subsidiary activities which are designed to ensure the fulfillment of the related strategic objectives. Below is a presentation of the plan.

2008- 2010 Judiciary Development Plan

The strategic vision of the Judiciary Development Plan is focused on achieving legal stability in Palestine and strengthening the rule of law and preserving the freedoms and fundamental rights of citizens by ensuring a fair trial while maintaining the independence and impartiality of the judiciary as much as possible. The implementation of this vision requires working towards the four objectives outlined below:

Objective 1. Organize and Develop Complementary Relations with other Justice Sector Institutions

The Supreme Judicial Council is directing particular attention to cooperation with other justice sector institutions through identifying projects and joint plans with the Supreme Judicial Council and the Office of Attorney General in regards to creating an appropriate environment for litigation. This will be accomplished through establishing, upgrading, and automating the courts and Public Prosecution. Additional key components include consultative and coordination meetings with inter-related institutions aimed at enhancing relationships and exchanging experiences and information, and efforts to accelerate the litigation process and improve the quality of services. Finally, we recognize the importance of cooperation with the Bar Association as an essential partner in the development of judicial work and with human rights institutions to provide them with ongoing updates and reports. Key activities are described below.

1. Activating the Supreme Judicial Council and convening its meetings to ensure the proper administration of justice. This requires:

a. Identify the legal basis for establishing the Supreme Judicial Council and review the Council's required quorum rules to ensure that it convenes periodically.

b. Ensure the non-politicization of the Council thorough restricting its membership to judiciary only.

c. Introduce necessary amendments to the Judiciary Law that create judicial values.

developing and improving teamwork.

6. The Judiciary is provided with an efficient Media and Outreach Department that aims at enhancing the relationship between the judiciary and the media and the judiciary and the public.

7. The Judiciary is strong and ensures the proper performance of judicial personnel, protects their independence, and preserves their dignity and personal safety.

8. All Palestinian courts and their departments are appropriately automated and provided with a cohesive package of needed programs that are subjected to high standards of accuracy and efficiency. One of the major characteristics of these courts is the linking of all the Palestinian courts to each other and to the Supreme Judicial Council, through a central secure and maintainable database.

As part of our efforts to bring this vision to reality, a strategy was recently formulated that includes the significant policies and measurements for developing the judiciary in terms of enhancing judicial independence, promoting integrity, upgrading professional skills, and improving the institutional capacities of the judiciary.

The 2008 -2010 Judiciary Development Plan was developed along modern standards, and in reliance on best international practices to guarantee sustainability and institutionalization. Alongside efforts to reform the judiciary and upgrade its capacities, enhance its role in supporting civil society organizations, and create a proper environment that encourages investment and economic development, we have emphasized key issues (pillars) that are of significant importance in the development process. These are:

- First, organize and develop complementary relationships with the executive and legislative branches,
- Second, ensure fair and just trials,
- Third, strengthen, support, and empower the institution of the judiciary ,
- Fourth, protect citizen's rights and fundamental freedoms.

Talk of national reform cannot be launched and succeed without making a number of crucial decisions related to the Palestinian judiciary. Hence, the current judicial leadership has taken the responsibility to invest maximum efforts towards developing the judiciary, upgrading the capacities of the courts, and facilitating public access to justice.

An utterly fair, effective, independent, and impartial judiciary cannot be achieved without leveraging all efforts, each according to its position and relative competency, to develop studies, strategies, future plans, and implementation mechanisms for judicial and administrative reform. Through this means it will be possible to establish a cohesive judicial system that suits this era and is also capable of keeping relative pace with the enormous information technology revolution. Therefore, we have formed our strategic vision for the development of the judiciary, as presented in the following pages.

OUR VISION OF THE JUDICIARY DURING THE NEXT THREE YEARS (2008- 2010):

1. An utterly fair and independent judiciary that enhances the concept of judicial independence both financially and administratively. A judiciary that is developed and empowered to be an independent, equal, and one of three independent authorities, including the judicial, legislative, and executive branches, and carries out its responsibilities according to the principles of democracy, transparency, and integrity, avoiding favoritism and other external factors.

2. A fair judiciary that respects human rights, safeguards human dignity, and guarantees fundamental freedoms.

3. A fair judiciary that secures justice for all classes of society without discrimination (individuals, institutions, local and international companies) to enhance public confidence and encourage the public to turn to the courts for fair judgments that can be implemented without any compromises.

4. Palestinian courts which operate efficiently and with the maximum transparency, and that are empowered with sufficient qualified human resources to carry out their duties and responsibilities in a fair and timely manner.

5. A judiciary which operates within a cohesive institutional structure with its various departments and courts functioning under an integrated system of policies and procedures that aims at

Preface

Almighty God says in the holy Quran: "O beloved! (Prophet) undoubtedly, we have sent down to you the Book with truth that you may judge amongst people as you are shown by Allah. And quarrel not from the side of deceivers," "Then O beloved! By your Lord, they shall not be Muslims until they make you judge in all disputes among themselves, then they find not any impediment in their hearts concerning whatever you decide, and accept from the eve of their hearts". God also said, "So judge you between them according to what Allah has sent down and O listener! Do not follow their desires leaving the truth that has come to you", and "When you judge amongst people, judge with justice."

Justice is the basis of governing, and it is a fundamental pillar for establishing security and stability, and inspiring confidence and tranquility in society. It is also a guarantee for progress, development, and prosperity, and a key proven tool to create the appropriate environment to attract and protect investments, move the wheel of progress on the economic and social levels, and protect political legitimacy.

One of the most significant challenges facing people in the process of liberalization in general, and after long periods of conflict with an occupying power, in particular, is how to return to an organized civilian life governed by the normal controls and standards guided by legislation and the judiciary. In such societies, we find that the use of alternative means of informal dispute resolution at a local level is one of the methods that are recognized and supported socially. However, it is worth noting that the local community leadership that practices this role and defends it, not only substitutes the role of the judiciary in terms of achieving justice, but also diverts the judiciary from its role and responsibilities of administering justice among the people. This practice also violates the principle of separation of powers, which confers the authority to adjudicate disputes to the judiciary with the underlying assumption that the judiciary is the most efficient and capable arbiters for issuing fair, stable, and precise judicial rulings.

To achieve the needed transformation and transition to returning justice to its appropriate path, empowering citizens' access to the judiciary and making use of its services, and enabling the judiciary to carry out its duties and responsibilities, we must direct efforts towards promoting and strengthening the judiciary and increasing public confidence in the formal judicial system.

JUSTICE SECTOR STRATEGY

Strategy for Developing the Palestinian Judiciary

“The Judiciarry as The Gate to Reform”

Palestinian Reform and Development Plan for the period 2008- 2010

Justice Sector

Objective: Good Governance

Vision:

- Strengthening and enabling the civil and criminal legal systems
- Strengthening the public Institutions

Policies / Strategic goals / Objectives

Strengthening and enabling the civil and criminal legal systems

Independence and efficiency of judiciary

- Strategic goal: Organize and develop the complementary relations among the various justice sector institutions (1)
- Objectives:
  - a. Develop MOUs among the related institutions
  - b. Develop and improve the needed legislation (legislative plan)

Court facilities and case management

- Strategic goal: Secure just and fair trial (2)
- Objectives:
  - a. Develop case management
  - b. Upgrade the skills of judges, prosecution members, and their assistants
  - c. Strengthen the accountability systems
  - d. Improve the legal profession

Strengthening the public Institutions

Support the institutionalization

- Strategic goal: Support and empower the justice institutions (3)
- Objectives:
  - a. Enhance the strategic planning
  - b. Activate and develop the administrative, financial, and technical systems
  - c. Provide needed human resources
  - d. Upgrade the skills and capacities of the human resources
  - e. Provide needed buildings
  - f. Automation
  - g. Provide needed equipments and tools

Integrity, accountability, and transparency

- Strategic goal: Protect the human rights and freedom (4)
- Objectives:
  - a. Improve the Services Provided to the Public
  - b. Activate inspection of Rehabilitation Centers
  - c. Activate the Alternative Dispute Resolution methods
  - d. Enhance cooperation and strengthen relationship with the civil society organizations, media agencies, and other institutions

e. Automating the financial and administrative procedures and systems, electronic connections between justice sector institutions and their departments, and providing needed software for such connections.

f. Providing needed equipment and tools through examining the status of existing buildings and their needs, developmental plans for the expansion and improvement of existing facilities, and/or the need for new construction, rentals, equipment, and means of transportation.

2. Safeguard the citizens' rights and fundamental freedoms.

Improving public outreach services, establishing a complaints system, inspecting prisons or rehabilitation centers, developing alternative dispute resolution mechanisms, reviewing human rights legislation, and strengthening relations between the justice institutions and civil society and media organizations will positively affect public access to information in a manner that strengthens the framework of rights and fundamental freedoms.

Key activities to achieve this objective are:

a. Improving public services through developing the Notary Public Departments in the governorates, upgrading the Civil and Criminal Enforcement Departments at the courts and Public Prosecution, upgrading the court records to enable citizens to access their property deeds easily and timely, establishing information centers, and developing an automated system for dealing with public complaints through an ombudsman.

b. Developing an inspection system for rehabilitation centers and coordinating efforts with related centers to improve the centers' environments, especially for women and juveniles.

c. Activating alternative dispute resolution mechanisms through modernizing the legislative framework of the Arbitration Law and establishing the Mediation Law.

d. Strengthening the relations with the civil society organizations and the media by establishing Media and Public Relations Departments within the justice institutions, and developing public outreach and educational programs.

All parties of the Executive Branch and with the support of the President must be committed to provide the urgently needed resources for developing and upgrading justice institutions.

g. Upgrading the quality of the legal profession in parallel with the requirements of the justice sector development plan.

Two: Strengthen justice sector institutions

This goal will be implemented by strengthening the foundations of accountability, and transparency through activities that:

1. Support and enable the justice sector institutions; and

2. Safeguard citizens' rights and fundamental freedoms.

1. Support and enable the justice sector institutions

The main requirements for developing and improving the justice sector institutions include: developing administrative, financial, informational, and technical systems; upgrading employee skills; providing the needed number of qualified staff, strengthening the strategic planning process for the justice sector institutions; and providing an improved working environment in terms of buildings, equipment, furniture, and automation systems. Key activities to achieve this objective are:

a. Support of strategic planning efforts, including needed periodic reviews and surveys to identify and assess needs and periodic assessments and evaluation of the strategic plans of the justice sector institutions for achieving a consolidated strategic plan for the justice sector and developing internal planning units in each institution.

b. Developing the financial, administrative, and technical systems for the justice sector institutions through assessing needs and creating plans, including guidance and directives, reviewing the organizational structures and job descriptions, developing an archiving and documentation system, and identifying job performance evaluation standards.

c. Carrying out an assessment to identify the human resource needs at the Judiciary, MOJ, and Attorney General's Office (AGO).

d. Upgrading the skills of the administrative employees including a training assessment to identify the training needs in the Judiciary, MOJ, and AGO, in addition to developing and implementing training programs.

2.ENSURE FAIR AND SPEEDY TRIALS

Achieving justice in an efficient and reasonable time is a major objective for all judicial systems. In an effort to improve legal services to ensure fair trials and to upgrade the capacities of court facilities and case management systems, the plan focuses on developing the case management system; upgrading the skills of judges, prosecutors, and their assistants; and enforcing the accountability and monitoring systems. Accountability and monitoring are considered to be significant factors in developing the foundations of the judiciary in particular and in improving the legal profession generally. Key activities to achieve this objective are:

a. Overall analysis and improvements to the case management system will be implemented. The first step will be to conduct a statistical study analyzing the current state of judicial filings and reasons for the delay in civil and criminal cases. Then a document outlining appropriate solutions and mechanisms to speed up the adjudication of cases and a detailed work plan to improve the procedures and upgrade the skills of administrators involved in case management will be completed. These steps will support the improvement of the case management and notification systems.

b. Establishment of the Court Administration Department to monitor case management.

c. Improvement of the judicial notification system in the courts and the Public Prosecution.

d. Establishment of the Judicial Police.

e. Improvement of the efficiency of judges and Public Prosecution staff through establishing a Judicial Training Institute, developing basic and continuing training programs, and stimulating participation in training sessions, seminars, and local and international workshops.Technical Offices will be established and needed informational resources will be provided.

f. Strengthening the oversight and accountability systems by carrying out a review of the internal inspection systems at the Judiciary and the Public Prosecution, increasing the number of qualified inspectors, providing oversight and inspection tools and methods, producing an annual report that focuses on judicial inspection activities, and establishing the Quality Assurance Office at the Court Administration Unit.

1. Organize and develop complementary relationships among the various justice sector institutions, and

2. Secure fair and speedy trials.

1. ORGANIZE AND DEVELOP COMPLEMENTARY RELATIONSHIPS AMONG THE VARIOUS JUSTICE SECTOR INSTITUTIONS

The plan to enhance the independence and efficiency of the judiciary first requires organizing and developing complementary relationships among the various justice sector stakeholders and providing a legislative environment that promotes justice and reflects the best practices through the preparation of a legislative plan for the justice sector.

Key activities to achieve this objective are:

a. Preparation of a memorandum of understanding between the judiciary and the Executive Branch to identify the relationship between the Judiciary, Ministry of Justice, the Public Prosecution, Ministry of Interior, Ministry of Finance, Bureau of Personnel, Office of Oversight, and the Prime Ministry.

b. Preparation of a memorandum of understanding between the Ministry of Justice, the Public Prosecution, the Ministry of Health, and the Ministry of Interior on common and joint issues.

c. Preparation of a memorandum of understanding between the Public Prosecution and the Ministry of Interior on the daily relationship between the two institutions and the procedures to be followed to ensure a fair trial.

d. Preparation, development, and modernization of the necessary legislation (the legislative plan) by carrying out a sectoral inventory of judiciary-related legislation, including laws, by-laws, and amendments as needed. Proposed legislative amendments will be based on the results of a study on the compatibility of the legislation with international conventions. The Ministry of Justice will also lead the process to review the legal framework for the Office of Legal Advice (Diwan Al-Fatwa), develop the legal framework for the association and inspection of prisons, develop the legal framework for a justice record system, and amend the draft law on forensics evidence. The Forensics Evidence Law will include the organization of the work and the preparation of an internal bylaw for the forensics lab.

working with the pillars of justice, represented by the Judiciary, Ministry of Justice, and the Public Prosecution to develop plans for each institution based on their duties and to form part of the 2008- 2010 National Plan. The plans are intended as a guide to achieve the desired development for the justice sector in coordination with the agenda of the Palestinian National Authority policy agenda. They include a commitment to the national policy, achieve the resulting strategic goals, and relate the goals to the objectives and policies. The plans will also outline the various needs required to ensure implementation.

Strengthening the complementary relationship among the three justice sector institutions will bridge any gaps, eliminate duplication of roles, and reinforce the concept of coordination. It will enable stakeholders to work in a more productive and positive environment that is conducive to achieving realistic goals and strategic visions based on the concept of shared responsibilities in serving the justice sector and moving away from disputes over authority.

The 2008- 2010 National Plan for the Justice Sector contains the developmental foundations to support necessary reforms in the justice sector with support from all stakeholders. The details of the plan follow.

THE 2008 -2010 NATIONAL PLAN FOR THE JUSTICE SECTOR

The goals of stabilizing the legal system in Palestine, strengthening the rule of law, and building integrated relationships among the various justice sector institutions aim at preserving the fundamental rights and freedoms of citizens in an attempt to achieve good governance.

To achieve this vision, the plan includes two major objectives:

1. Improve the civil and criminal legal systems, and
2. Strengthen justice sector institutions.

One: Improve the Civil and Criminal Legal Systems

This goal stems from the urgent need to support independence of the judiciary and will be implemented through developing the court management and case processing systems to achieve two key strategic objectives:

Introduction

The justice sector is one of the most important sectors of the government, as the judiciary plays a leading role in influencing the lives of Palestinian citizens who evaluate their government's performance through their relationship with its institutions in general, and with the justice sector in particular.

This sector has faced many difficulties and challenges due to a number of internal and external factors that have hindered its development over time. One factor is the absence of a clear separation of power between the Judiciary, the Public Prosecution, and the Ministry of Justice (MOJ) due to the absence of the rule of law and lack of respect for judicial independence.

Reform of the various sectors has been and remains one of the top priorities on the Palestinian National Authority policy agenda. The justice sector presently enjoys special consideration by the government as one of the most urgent priorities with a focus on improving relations among the various stakeholders in the sector. Recent efforts have succeeded in crystallizing a common ground that reflects a shared vision based on developing, upgrading, and improving the overall justice sector performance.

The Vision for Developing the Justice and the Judiciary in Palestine, 2008–2010

The current Palestinian government has consistently worked to carry out a strategic planning process based on agreements among the various justice sector institutions given the significance of the plan and its direct impact on enabling the justice institutions **to secure public confidence in the judiciary and strengthen the rule of law in Palestine**.

Strategic planning for the justice sector is based on two fundamental pillars. The first pillar is linked to the principle of the rule of law which means the subordination of all authorities, agencies, bodies, institutions and persons to the law. The second pillar is to support independence of the judiciary. Article 97 of the Basic Law outlines the necessity of achieving an independent judiciary and Article 1 of the Judicial Authority Law added the concept of separation of powers, particularly prohibiting attacks and violations by the Executive Branch against the Judiciary or the justice sector.

To achieve sustainable development of the justice sector, the Palestinian Authority, in accordance with its Development and Reform Plan and its commitment to more comprehensive planning, is

JUSTICE SECTOR STRATEGY

The Strategic Framework for Governing The Justice Sector

Table of contents

Strategic Framework for Governing	5
Strategy for Developing the Palestinian Judiciary	13
Strategy for the Development of the Palestinian Ministry of Justice	31
Strategy for the Development of the Public Prosecution	47

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY

JUSTICE SECTOR STRATEGY

May 2008